مجلس الأمن

السنة السادسة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤٣٠٣**

الخميس، ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠١، الساعة ١٠/٣٥

نيويورك

الرئيس:	السيد زلينكو	(أوكرانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غاتيلوف
	أيرلندا	السيد كويني
	بنغلاديش	السيد تشودري
	تونس	السيد مجدوب
	جامايكا	الآنسة دورانت
	سنغافورة	السيد محبوباني
	الصين	السيد شن غوفانغ
	فرنسا	السيد دوتريو
	كولومبيا	السيد فالديفيسو
	مالي	السيد توري
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد الدون
	موريشيوس	السيد نيوور
	النرويج	السيد كولبي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد منتون

جدول الأعمال

الحالة في البوسنة والهرسك

إحاطة يقدمها السيد وولفغانغ بيتريتش، الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك

01-30016 (A)
0130016

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في البوسنة والهرسك

إحاطة يقدمها السيد وولفغانغ بيتريتش، الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أحيط المجلس علما بأني تلقيت رسائل من ممثلي البوسنة والهرسك والسويد وكرواتيا ويوغوسلافيا يطلبون فيها دعوتهم إلى المشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة الممثلين إلى المشاركة في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت، عملا بأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد زيفالج (البوسنة والهرسك) مقعدا على طاولة المجلس؛ وشغل السيد شوري (السويد) والسيد سيمونوفيتش (كرواتيا) والسيد ساهوفيتش (يوغوسلافيا) المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة ولعدم وجود اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد وولفغانغ بيتريتش الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد بيتريتش إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

استرعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقتين S/2001/181 و S/2001/212، رسالتين مؤرختين ٢٦ شباط/فبراير و ٨ آذار/مارس ٢٠٠١، على التوالي، موجهتين إلى الأمين العام من الممثل الدائم للسويد لدى الأمم المتحدة.

وفي هذه الجلسة، سيستمع المجلس إلى إحاطة إعلامية يقدمها السيد وولفغانغ بيتريتش، الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك. أعطيه الكلمة.

السيد بيتريتش (تكلم بالانكليزية): أتكلم أمام المجلس في وقت يتعرض فيه السلام الذي تحقق بعد مشقة في البلقان للاختبار. ومرة أخرى رجع لينتابنا شبح الدخان الذي يغطي القرى الجبلية وفرقعة القذائف النارية الغاضبة في مقدونيا وصربيا، ومرة أخرى تدوي صيحات الانقسام القائم على أساس اثني في الأجزاء التي معظم سكانها من الكروات في البوسنة والهرسك.

ولكننا في هذه المرة لا نستطيع أن ندعي الجهل بالتحديات التي نواجهها بصدد توطيد السلام في جنوب شرقي أوروبا. نحن نراهم على حقيقتهم؛ إنهم قادة الماضي الذين يخشون من أن تجردهم التغييرات الإيجابية والحقيقية جدا الجارية في الوقت الحاضر مما لديهم سياسيا وماليا.

وهذا التقرير هو الثامن عشر الذي يقدمه ممثل سامٍ، وهذه هي المرة الرابعة التي يشرفني أن أخاطب فيها مجلس الأمن. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأوضح كيف أن مكتبي

والمنظمات الدولية الأخرى التي أقوم بتنسيق أعمالها في البوسنة، مثل الأمم المتحدة، تعمل بشكل ناجح ضد الأصوات التي تنادي بالانقسام في البوسنة والهرسك. وأود أن أوضح كيف أن حكم القانون وإصلاحات اقتصاد السوق بدأت تحول البلد في توجه جديد وتضعه على الطريق المؤدي إلى التكامل مع أوروبا، وكيف يمكن أن يكون هذا نموذجا لبقية المنطقة.

وما يجب ألا نفعله هو أن نجبن أمام ظهور حفنة من الرجال المسلحين أو جعجعة التهديدات، وأن نتخلى عن كل ما قمنا به من عمل شاق وعن بلايين الدولارات التي ذهبت في بناء الأسس اللازمة لجعل منطقة البلقان مستقرة ومزدهرة.

إن انخراطنا المستمر في العمل في البوسنة والهرسك يمكن أن يفسر بطريقتين: إما بوصفه واجبا أخلاقيا، أو بأنه مجرد ما تمليه المصلحة الذاتية القائمة على المنطق السليم. وبأي حال من الأحوال، سيكون المجتمع الدولي هو الخاسر إذا تخلينا عن العمل والمهمة قد أكملت حتى منتصفها. وأود أن أوضح السبب.

بالنظر إلى التغيرات الثورية التي حدثت خلال السنة الماضية في كرواتيا ويوغوسلافيا، فقد اعتبرت نتائج انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر التي أجريت في البوسنة والهرسك مخيبة للآمال. ولكن بالنظر إلى طبيعة البوسنة بوصفها بلدا متعدد الأعراق حقا، فقد فيه أكثر من ربع مليون نسمة أرواحهم في حرب ١٩٩٢ - ١٩٩٥، فإن التحول إلى أحزاب أكثر اعتدالا تحول حقيقي ومشجع. والأحزاب القومية القديمة، التي لا يتمتع أي منها بمؤهلات ديمقراطية قوية بشكل خاص، قد شهدت انخفاض نصيبها من المقاعد في مجلس النواب على مستوى الدولة من ٣٦ مقعدا في عام ١٩٩٦ إلى ١٩ فقط في آخر انتخابات أجريت. وحصل الحزب الاشتراكي الديمقراطي المتعدد الأعراق على أقوى تمثيل، بتسعة مقاعد.

وهذا التغير قد أدى، بعد عشر سنوات تقريبا من اندلاع الحرب في البوسنة، إلى تشكيل أول حكومة غير قومية في البلد على مستوى الدولة وكذلك في اتحاد البوشناق والكروات بصفة رئيسية. وفي جمهورية صربسكا، حيث يغلب الكيان الصربي، يترأس الحكومة تكنوقراطي معتدل. وأعلن رئيس الوزراء الجديد على مستوى الدولة، بوزيدار ماتيتش عن خطط لتنفيذ إصلاحات السوق، واستحداث فرص العمل وإعادة مئات الآلاف من المواطنين البوسنيين الذين ما زالوا لاجئين ومشردين إلى ديارهم. وإني أعتبر هذا دليلا هاما على أن تصوري لأيلولة حل المشاكل إلى الصعيد المحلي أخذ يضرب بجذوره في نهاية المطاف. هل نريد أن نتخلى عن السيد ماتيتش الآن، في اللحظة التي تمر فيها البوسنة والهرسك بهذا المنعطف؟

يعتقد صحفي أمريكي محترم صاحب عمود تعليقي، أنه ربما ينبغي أن نفعل ذلك، إذ كتب تحت عنوان ''القومية العرقية لا تزال سائدة''،

> ''ربما يشهد المستقبل تقسيم البوسنة غير المسلمة بين كرواتيا وصربيا. فالبوسنة والهرسك القائمة اليوم، التي ولّدها بالقوة ريتشارد هولبروك خلال مفاوضات دايتون في سنة ١٩٩٥، ربما كانت حيلة يستعصي كثيرا بقاؤها''.

ومما يبعث على القلق أن هذه الفكرة فيما يبدو تكتسب رواجا في القاعات الأكاديمية وغيرها على جانبي الأطلسي. وفكرة ''الكراهيات العرقية القديمة'' التي كانت إلى وقت قريب فكرة سيئة السمعة - وهي عذر استخدمه المجتمع الدولي لكيلا يفعل شيئا في أوائل التسعينات - أخذت

تكتسب رواجا في الوقت الذي أصبح فيه نصراؤها القوميون في كرواتيا ويوغوسلافيا والبوسنة نفسها يخسرون في الواقع.

ومن بين الذين أخذوا يخسرون مواقعهم السيد أنتيه يلافيتش. فبعد قيامه بالعديد من الأعمال الاستفزازية، قمت بعزله هذا الشهر من منصبه بوصفه عضوا في الرئاسة البوسنية المشتركة. ثم حظرتُ عليه المشاركة في أي حزب سياسي، بما في ذلك الاتحاد الكرواتي الديمقراطي، الذي كان يقوده حتى قبل أسبوعين. ويخضع ثلاثة من نوابه المتشددين لنفس الحظر.

لقد عمل السيد يلافيتش على تمزيق اتفاق دايتون، مهددا النظام الدستوري في البوسنة والهرسك والسلام في البلد. وظل حزبه يقاطع المؤسسات الرسمية منذ شهور، تاركا الذين صوتوا له بدون تمثيل. وعقد حزبه اجتماعا سياسيا حاشدا متخفيا في شكل استفتاء في يوم الانتخابات في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، بالرغم من التحذيرات المحددة بألا يفعل ذلك. وشارك بنشاط في تجمع حاشد يساند رجلين أدانتهما محكمة جرائم الحرب في لاهاي الشهر الماضي لجرائم مرتكبة ضد الإنسانية. وبعد ذلك بقليل أعلن حزبه، مدعيا التحدث باسم الكروات الموجودين في البوسنة والهرسك، عن خطة للحكم الذاتي. فاضطررتُ إلى التصرف معه بصورة حاسمة.

وربما يقول الصحفي الذي ذكرناه، ”حسنا، لقد قلت لكم من قبل“. ولكن ماذا يعني هذا فعلا؟ خلال سنوات عديدة، اغتنى القوميون من أمثال السيد يلافيتش باستغلال الخوف والريبة السائدين بين السكان الذين ما زالوا يحاولون التخلص من رعب الحرب. وفي إعلان انتخابي مثير للفتنة حظرته فيما بعد منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لخرقه أحكام الانتخابات، وصف الاتحاد الكرواتي الديمقراطي الجيران المسلمين للكروات البوسنيين بأنهم ”سراسين“ [كما كانوا يسمون العرب أو المسلمين في عصر الحروب الصليبية] متعطشون للدماء يذبحون الأطفال الأبرياء بالسيوف. ولا يتطلب الأمر جهدا كبيرا لإقناع الأشخاص الذين لا يملكون إلا فرصا محدودة للحصول على معلومات متوازنة بأن سُبل عيشهم معرضة للخطر. وطوال سنوات كفل استغلال القوميين للخوف مشاركة كبيرة في الانتخابات.

ولكن الأحزاب من شاكلة الاتحاد الديمقراطي الكرواتي تكتنفها المشاكل. وإجمالا، قد انخفضت الأصوات التي حصل عليها الاتحاد الديمقراطي الكرواتي من ٣٤٠ ٠٠٠ في أول انتخابات أجريت عقب الحرب في سنة ١٩٩٦، إلى ١٦٠ ٠٠٠ فقط في السنة الماضية. وصحيح أن الحزب الصربي الديمقراطي، الذي أسسه مجرم الحرب المتهم رادوفان كارادفتيش، كسب تأييدا في جمهورية صربسكا. ولكن تعين على ذلك الحزب أن يقبل الحكومة المعتدلة التي ذكرتها سلفا.

وعموما، فإن مصادر الخوف، والأموال التي كانت تجمعها لملء خزائن الحزب القومي، قد بدأت تضمحل. وفي السنة الماضية قرر عدد قياسي من اللاجئين والمشردين أن الحالة آمنة بما يكفي للعودة إلى ديارهم. ولا تزال هناك حوادث إجرامية تهدف إلى تخويفهم وإبعادهم - من حرق للمنازل في مدينة سربرنيتشا الواقعة في الشرق، ومظاهرات وترهيب يومي لموظفي الإسكان المكلفين بتنفيذ قوانين الملكية الجديدة الصارمة.

ولكن هناك أكثر من ٦٧ ٠٠٠ عائد سُجل في البوسنة والهرسك في سنة ٢٠٠٠. وهؤلاء أناس عائدون إلى مناطق يشكلون فيها أقلية؛ وهذا الرقم يساوي تقريبا ضعف المعدل في سنة ١٩٩٩.

وقد نقل مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين أنه لا توجد مدن خيام في هذا الشتاء وأن عمليات العودة بدأت بداية حسنة هذه السنة بفضل اعتدال الجو. وكان هناك أكثر من ٤٠٠٠ عائد من الأقليات على نطاق البوسنة والهرسك في شهر كانون الثاني/يناير وحده من هذه السنة، مقابل ما لا يكاد يبلغ ١٧٠٠ عائد سُجلوا في كانون الثاني/يناير من السنة الماضية.

وعندما يملك لاجئٌ من البوشناق الثقة اللازمة ليعود إلى مكان مثل سربرينتشا، التي كانت موقعا لأسوأ مذبحة في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية، يصبح الرهان على أن الرسالة القومية في حالة تراجع رهانا مأمونا بدرجة معقولة. وسأواصل العمل بصورة حاسمة على عزل أي مسؤولين يعوقون حكم القانون في المناطق الحيوية لعمليات العودة.

فالقوميون لا تروق لهم حقيقة أن حكم القانون وإصلاحات السوق بدأت تضعف من سيطرهم الاقتصادية القوية، وتنال من عصابات الجريمة المؤسسية التي كانوا يعتبرون وجودها من المسلمات.

وفي أوائل كانون الثاني/يناير من هذا العام، أغلق بصورة نهائية مكتب المدفوعات - الاحتكار الشيوعي القديم للمعاملات المالية، التي كانت تحت إمرة الأحزاب القومية الثلاثة الرئيسية أثناء الحرب. وقد حلت محلها البنوك التجارية، بما في ذلك بضعة بنوك غربية، وهي تقدم خدمات أفضل في ظل منافسة حقيقية. وانخفضت تكلفة الإقراض من حوالي ٣٠ في المائة إلى ١٠ في المائة فقط.

ولكن البوسنة والهرسك ما زالت تعتمد أكثر من اللازم على تدفقات المعونة الدولية، التي تمثل نحو ٦٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. غير أن النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٠ بلغ ١٠ في المائة، وهي نسبة كبيرة، وزاد التضخم في الجزء الاتحادي بنسبة ٣ في المائة فقط. وسجل التضخم انخفاضا لا بأس به في جمهورية صربسكا، فبلغ ٨ في المائة في عام ٢٠٠٠. ولا يزال أصحاب المعاشات في مركز ضعيف، وإن كان القانون المثير للجدل الذي ينهي الدورة المضرة لدفع المتأخرات، قد بدأ العمل به. ومن ثم، توقفت احتجاجاهم الغاضبة التي تخللت العام الماضي.

لقد اضطررت لغرض الكثير من هذه التطورات الإيجابية. فالإدارة السابقة للبوسنة رفضت أن تعتمد قانون إصلاح المعاشات مما كان يهدد بخسارة عشرات الملايين من الدولارات من المعونة التي تشتد إليها الحاجة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وكان لزاما عليّ أن أفرض ذلك. غير أنني أعتقد أنه في وجود الإدارة الجديدة في البوسنة والهرسك أصبح لدى مواطني هذا البلد، ولأول مرة، زعماء يريدون أن يسيطروا على هذه العملية وأن يتولوا الحكم بأنفسهم.

ولدى كل من الدولة الجديدة وحكومات الكيانات خطط طموحة لمواصلة الإصلاحات - تخفيض معدلات الضرائب وتوسيع القاعدة الضريبية، وتحسين تحصيل مدفوعات الجمارك والضرائب والمضي في الخصخصة بغية اجتذاب المستثمرين الأجانب والمحليين وموازنة الميزانيات الرسمية. وتبدي الحكومات الجديدة اهتماما كبيرا بوضع حد لتهريب السجائر والخمور، الذي يكلفها ما يقدر بربع مليار دولار في شكل إيرادات مهدرة. وجزء من الثقة الأكبر هو مزيد من الشفافية وحكم القانون، وهو أمر، وأقولها مرة أخرى، لا يروق للقوميين.

وفي الشهر الماضي، أنهيت خدمة أدهم بيتشاكتشتيش - الذي كان حتى وقت قريب رئيسا لوزراء الاتحاد وعضوا كبيرا في الحزب البوشناقي للعمل الديمقراطي - من منصبه الجديد منصب مدير لمرفق الكهرباء

اليكتروبرفريدا. ويتعرض السيد بيتشاكتشتيش لأربعة تحقيقات جنائية منفصلة للغش والاحتيال واستغلال النفوذ. ولم أكن أرغب في وجوده بيننا ونحن نستعد هذا العام لإصلاح المرافق العامة مثل توليد الطاقة والاتصالات السلكية واللاسلكية، حيث سيتحدد التوزيع على أساس الكفاءة والسعر، وليس على أساس عرقية المشتركين مثلما كان يفترض. وقد أرسل ذلك إشارة واضحة للمسؤولين كيما تكون تصرفاهم بعيدة عن الشبهات، مع إنشاء محكمة على مستوى الدولة للنظر في المنازعات التجارية الدولية، وهو ما عزز من ثقة المستثمرين بدرجة كبيرة، وإن لم يسفر عن الكثير بالنسبة لثقة القوميين.

ومنذ أن خاطبت مجلس الأمن في المرة الأخيرة، فقد اتخذت أيضا قرارا مهما بإنشاء لجان دستورية في كل من الكيانين. ومن شأن هذه اللجان أن تضمن وضع الحكم التاريخي الذي أصدرته المحكمة الدستورية بشأن ما يسمى بقضية الشعوب التأسيسية، موضع التنفيذ على أساس مؤقت، ريثما يتم تنفيذه بالكامل هذا الصيف. ويعني هذا الحكم القانوني، في جوهره، أن كل الشعوب التأسيسية في البوسنة - الصرب والكروات والبوشناق أو من يسمون بالآخرين - تتمتع حقوقهم بوصفهم مواطنين بالحماية الكاملة في ظل القانون حتى قبل التنفيذ الكامل لحكم المحكمة. وسيكون لهذا الحكم أثر إيجابي هائل في الكثير من نواحي الحياة اليومية، من فصول الدراسة إلى أماكن العمل. إلا أن القوميين لا يروق لهم ذلك أيضا.

وفضلا عن ذلك، فقد أنشأت اللجنة القضائية المستقلة في كانون الأول/ديسمبر الماضي، للتعجيل بإصلاح المحاكم ومكاتب المدعي العام في جميع أنحاء البلاد. وسيساعد هذا على دعم حكم القانون.

والإصلاحات الإيجابية والحكومات الديمقراطية التي تتطلع إلى عضوية الاتحاد الأوروبي هي أيضا محور الحياة اليومية في كرواتيا ويوغوسلافيا المجاورتين. وقد عينت البوسنة لتوها أول سفير لها لدى بلغراد.

وكيف يضمن المجتمع الدولي بأصواته العديدة أن منطقة البلقان سوف تندمج مع أوروبا بوصفها منطقة مسالمة ومزدهرة؟ وبالرغم من كل التعقدات، أعتقد أن الإجابة مباشرة نسبيا. أولا، علينا أن نستمر في تأييدنا الكامل للمحكمة الجنائية الدولية في لاهاي. فهذه المؤسسة قد بدأت تحقق نتائج. وقد شهدت محاكمة تاريخية جرت وقائعها في كوناراك في الشهر الماضي، كيف أن الاغتصاب الجماعي، كجريمة في حد ذاتها، يعاقب لأول مرة بوصفه جريمة ضد الإنسانية، ذات عواقب جسيمة فيما يتعلق بحقوق المرأة على مستوى العالم.

ولقد أدرك العديد من المتهمين بارتكاب جرائم حرب مصيرهم. ففي كانون الثاني/يناير، قامت بيليانا بلافيتش، وهي رئيسة سابقة لجمهورية صربسكا، متهمة بارتكاب جرائم ضد الإنسانية، بتسليم نفسها للمحكمة. وخلال الشهر الحالي، توجه بلاجوى سيميتش، الذي وجه إليه الاتهام بارتكاب جرائم ضد الإنسانية بينما كان مسؤولا مدنيا كبيرا في بلدة ساماتش البوسنية إبان الحرب، إلى لاهاى لتسليم نفسه توطئة لمحاكمته. وهو أول مواطن يوغوسلافي يفعل ذلك طوعا.

وعلينا ألا نتهاون في الضغط الذي نمارسه. ولقد أوضحت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية للسلطات الجديدة في بلغراد أن تتعاون مع المحكمة وإلا فإنها ستواجه بقطع المعونة الدولية عنها. ويجب ألا يكون ذلك تهديدا أجوف. وعلينا أن نتأكد من أن سلوبودان ميلوسيفيتش، ورادوفان كارادزيتش، وراتكو ملاديتش سيمثلون أمام

المحكمة للدور الذي قام به كل منهم في واحد من الفصول الكئيبة الأخيرة في قرن مظلم. ومثلما قال الكاتب ميخائيل إيغناتييف عن ترك جرائم الحرب تمر دون عقاب

”إن دورة الإفلات من العقاب لا تزال سليمة لم تمس، بينما ظلت المجتمعات حرة في الانغماس في أوهام الإنكار“.

ثانيا، علينا أن نكف عن إبداء الاهتمام الخاص برجال يحملون البنادق مثل الذين يقفون على الحدود المقدونية وفي وادي بريشيفا في جنوب صربيا. إننا نفشل عندما لا تكون رسالتنا واضحة؛ ولكن نجحنا في البوسنة والهرسك، وفي كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية عندما يتكلم المجتمع الدولي بصوت واحد.

إن إعادة رسم الحدود في البلقان في محاولة للوفاء بالمطالب المستحيلة للقوميين الخالصين الذين يحاولون تحقيق مثالية عرقية لا يمكن أن تتحقق إلا فوق جزيرة نائية، لن تسفر إلا عن مزيد من القتل وإطالة أمد المشاركة الدولية. ولن تفيد الفوضى إلا أولئك المنتفعين من الحرب.

إن تنفيذ اتفاقات دايتون يبين أهمية المواطنة القائمة على حكم القانون، التي شكلت الأساس الذي قامت عليه الولايات المتحدة المزدهرة وأوروبا المتحدة. وهذا يعطي الناس الحق في السفر والتجارة والحديث دون خوف، أيا كانت الجنسية أو اللغة أو الدعاية.

ولدينا وسيلة قوية للإقناع. فشعوب جنوب شرق أوروبا قد لا تتفق على كثير في الوقت الحاضر، ولكنها تتفق على ما يلي: الكل يريدون أن يكونوا أعضاء في اتحاد أوروبي مزدهر. والرحلة ستكون طويلة بالنسبة لهم، إلا أنها يجب أن تكون أكثر من مجرد أمل مبهم. وعلينا أن نواصل عرض ذلك بصورة ملموسة تماما، مثلما نفعل من خلال ميثاق الاستقرار وغيره. إن مستقبل منطقة البلقان بدأ يتبلور بالفعل في البوسنة والهرسك. ولقد بينت الانتخابات أن مواطنيها بدأوا يدركون كيف أن القومية تجعلهم فقراء ومعزولين. وعلينا أن نبني على أساس نجاحنا. وعلينا ألا نتراجع عن إكمال مهمتنا في منتصف الطريق.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد بيتريتش على إحاطته الإعلامية الشاملة.

قبل أن أفتتح المناقشة، أود أن أنوه بوجود السفير نور الدين مجدوب، ممثل تونس الدائم الجديد على طاولة المجلس. وأود، باسم المجلس، أن أرحب خالص الترحيب بالسفير مجدوب وأن أتمنى له كل نجاح في مهمته الصعبة. ونتطلع إلى التعاون معه في أعمال المجلس.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس.

السيد غاتيلوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يسرنا اليوم أن نرحب بالسيد بيتريتش في اجتماعنا ونرى أن تقرير الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام المتعلق بالبوسنة والهرسك يتضمن تقييمات متنوعة تثير لدينا ردود فعل مختلطة. فمن ناحية، في الميدانين السياسي والاقتصادي، كما لاحظ السيد بيتريتش، هناك دلائل إيجابية، إلا أنه يوجد إلى جانبها كذلك حقائق تسبب لنا قلقا شديدا.

ونلاحظ أنه نتيجة للانتخابات التي أجريت في الخريف الماضي، فازت القوى المعتدلة على القوميين لأول مرة منذ التوقيع على اتفاقات السلام. ومع ذلك، فإن القوميين الذين اتحدوا في ظل الاتحاد الديمقراطي الكرواتي، يرفضون المشاركة في تنفيذ نتائج الانتخابات ويقاطعون أغلبية مؤسسات الدولة في البوسنة والهرسك، بالإضافة إلى المؤسسات على مستوى الكيان.

ومما يؤسف له أن اقتصاد البلد لا يزال غير مستقر رغم نمو إجمالي الناتج المحلي والتدابير التي يجري اتخاذها

لإصلاح الحالة الاقتصادية في البلد، كما ذكر الممثل السامي. وهذا يؤثر سلبيا على الأحوال الاجتماعية والاقتصادية التي تعيش فيها أغلبية السكان. ولا يزال مستوى الفساد مرتفعا مما يقف في وجه تنفيذ اتفاق السلام وإجراء الإصلاحات. ومع تزايد معدلات عودة اللاجئين، ما زال هناك تدفق من البلد إلى الخارج يتشكل أساسا من صغار السن والنخبة المثقفة. وهذا يدعو كذلك إلى القلق. ومن الممكن أن نواصل ذكر هذه الحقائق المتضاربة، إلا أن ما سبق ذكره يكفي لوصف الحالة في البوسنة والهرسك على أنها تسبب المصاعب.

وفي هذا الإطار، أود أن استرعي الانتباه إلى بعض العمليات التي نود أن نستمع إلى الآراء الإضافية بشأنها من الممثل السامي. وبصفة خاصة، فإنه لا تزال لدينا شكوك فيما يتعلق بتبرير الجهود الرامية إلى الانتهاء السريع من وضع مشروع مذهب دفاعي موحد واحد للبوسنة والهرسك. ونرى أن هذا خطوة مباشرة في سبيل بناء قوات مسلحة متحدة للبوسنة، مما يتعارض مع أحكام اتفاقات دايتون.

وفضلا عن ذلك، ليست كل الأمور واضحة فيما يتعلق بمفهوم إعادة هيكلة الدولة على أساس تقسيمها إلى كانتونات. إننا نفهم أن أساس هذا الاقتراح فكرة القضاء على الكيانات. فكيف نكفل مصالحها في هذه الحالة؟ وكيف تتفق هذه الفكرة باتفاقات دايتون؟ نعلم أن الممثل السامي وصف هذه الفكرة بأنها فكرة هامة، وإن كانت غير مكتملة. نود أن نستمع إلى رأي الممثل السامي عما يجعلها فكرة جذابة.

ولدينا تعليق إضافي واحد. وفقا لتقييمات عديدة، فإن المقترحات المتعلقة بإدخال تعديلات على دستور هذه الكيانات تدلل على نية تغيير هيكلها الداخلي تغييرا جذريا. وعلى سبيل المثال، يقترح أن تدخل اللجان الدستورية، التي لم تشكل أو توجد حتى الآن إلا على أساس مؤقت فقط، أن تدخل في البرلمانات بوصفها أجهزة دائمة. ونعتقد أن إجراء تعديلات أساسية في دستور الكيانات سيصبح في الواقع خطوة تجاه استعراض صامت لدايتون، وهذا ما لا يمكن السماح به.

وسنشعر بالامتنان للممثل السامي على تعليقاته على الأسئلة التي أثرناها.

السيد كولبي (النرويج) (تكلم بالانكليزية): يسرني أن أرحب بالسيد ولفغانغ بيتريتش، الممثل السامي، في المجلس وأن أستمع إلى إحاطته الإعلامية الشاملة عن الحالة في البوسنة والهرسك. ويمكنني أن أؤكد له دعم حكومة بلادي المستمر لجهوده الرامية إلى تنفيذ اتفاقات دايتون/باريس.

تثني النرويج على مبادرات الممثل السامي لإرساء السلام في مجالات الإصلاح الاقتصادي وعودة اللاجئين وتوطيد مؤسسات الدولة. وننوه بالتقدم الهام الذي تحقق في هذه المجالات في عام ٢٠٠٠. إلا أنه لا تزال هناك تحديات كثيرة. وقد ثبت أن عملية دايتون/باريس بعيدة كل البعد عن البقاء معتمدة على نفسها. ونؤكد أن المسؤولية الأساسية في هذا الصدد تقع على عاتق دولة البوسنة والهرسك وكياناها وسلطاها المحلية. وقرار الممثل السامي بتشكيل لجان دستورية في كل من الكيانين تدبير هام، وإن كان مؤقتا، لحماية المصالح الحيوية للشعوب التأسيسية في البوسنة والهرسك.

والحالة السياسية والاقتصادية في البوسنة والهرسك تثير قلق النرويج. نحن نرحب بتشكيل حكومات غير قومية على صعيد الدولة وصعيد الكيانات بعد إجراء الانتخابات العامة في تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي ونطالب الحكومات المعنية بتنفيذ سياسات تتفق والأولويات التي حددها اجتماع مجلس تنفيذ السلام في أيار/مايو ٢٠٠٠.

وتشجب حكومة بلادي بشدة محاولات المجلس الوطني الكرواتي إنشاء كيان كرواتي داخل البوسنة والهرسك. وهذا يتنافى بوضوح مع اتفاق دايتون للسلام ويهدد الاستقرار السياسي في البوسنة والهرسك. وبعد التقويض المتكرر لاتفاق دايتون للسلام، لم يكن لدى الممثل السامي خيار غير تنحية السيد بيلافيتش من رئاسة البوسنة والهرسك. فضلا عن غيره من الموظفين الذين يحتلون مناصب رسمية وعامة داخل المجلس الوطني الكرواتي.

وتقدر النرويج جهود الممثل السامي الرامية إلى ضمان أن الاتفاق المعني بالعلاقات المتوازية الخاصة بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية صربسكا يوائم اتفاق دايتون للسلام ومع دستوري البوسنة والهرسك وجمهورية صربسكا.

وتشدد النرويج على الدور الحاسم للبلدان المجاورة في تعزيز وجود دولة للبوسنة والهرسك تتمتع بالاتحاد وتعدد الإثنيات والاستقرار والقدرة على البقاء. ونتوقع أن التغييرات الديمقراطية التي حدثت مؤخرا في كرواتيا وفي جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ستؤثر تأثيرا إيجابيا على التطور السياسي للبوسنة والهرسك.

تود حكومتي التأكيد على أهمية اتخاذ نهج إقليمي للمشاكل في البلقان. ويمكن للتوترات في جنوب صربيا وكوسوفو وعلى الجانب المقدوني من الحدود أن تؤثر أيضا بالسلب على التطورات السياسية والاقتصادية في البوسنة والهرسك. ولا يمكن التعامل على نحو يفي بالغرض مع مشاكل الجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع والركود الاقتصادي وعدم الاستقرار السياسي المتزايدة إلا من خلال إطار عمل إقليمي وبنهج دولي موحد.

ظلت النرويج سنوات مصدرا ثابتا للموظفين والمساعدة المالية للبوسنة والهرسك، وذلك كجزء من الجهود الكبيرة التي يبذلها المجتمع الدولي لإحلال سلام واستقرار دائمين. وحان الوقت الآن أن تتحمل حكومات البوسنة والهرسك وكياناتها الأساسية قسطا أكبر من المسؤولية في وضع حل مستدام وسلمي وديمقراطي للبوسنة والهرسك.

السيد دوتريو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أنا أيضا أن أشكر الممثل السامي، السيد بيتريتش، على إحاطته الإعلامية الشاملة جدا حول الحالة في البوسنة والهرسك.

وسيتكلم الممثل الدائم للسويد في وقت لاحق باسم الاتحاد الأوروبي. ومن الطبيعي أن وفد بلادي يؤيد بيانه، وأود ببساطة التأكيد على بضع نقاط محددة في الوقت الحالي.

يعكس التشكيل الذي تم مؤخرا لحكومة السيد ماتيتش، والذي نتج عن الانتخابات العامة المنعقدة بتاريخ ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، المناخ الجديد في البوسنة والهرسك، مثلما أشار توا الممثل السامي. وبعد خمس سنوات من السيطرة القومية عقب توقيع اتفاقات دايتون، أصبح التحول إلى ائتلاف من الأحزاب متعددة العرقيات والديمراطية والحديثة أمرا واقعا. ويجب بذل كل جهد لضمان عدم تبدد الآمال التي أحيتها تلك الانتخابات. وكان بتلك الروح أن توجه الوزير فيدرين إلى سراييفو بتاريخ ٩ آذار/مارس لتقييم التغيرات التي حدثت منذ الانتخابات الأخيرة ولتشجيع السلطات الجديدة على القيام بإصلاحات وتشجيع التعايش بين طوائفها.

وإنه في الحقيقة أمر حاسم أن يتم توفير كل المساعدة الضرورية للحكومة الجديدة في البوسنة والهرسك بحيث تستطيع مواجهة التحديات التي تواجهها.

وكان آخر وأهم تلك التحديات هو انشقاق زعماء الاتحاد الديمقراطي الكرواتي، الذين اختاروا أن يخرقوا اتفاقات دايتون. وأيدت فرنسا القرار الذي اتخذه الممثل

السامي بإبعاد العضو الكرواتي البوسني من الرئاسة المشتركة للبوسنة والهرسك، أنتي يلافيتش، مثلما ذكر السيد بيتريتش تـوا. وكـانت تلك الخطـوة ضرورية. ونظـرا للتوازنـات المؤسسية الحساسة في البوسنة والهرسك، من الضـروري بصفة خاصة أن يتم التوضيح للجميع بأنـه يجـب عـدم الانحراف عن إطار العمل الذي حدده اتفاق السلام. وليس أمام المواطنين البوسنيين من الأصل الكرواتي، وكذلك المواطنين الآخرين في البلد، أي خيار سوى المشاركة في حوار ديمقراطي في إطار عمل المؤسسات القانونية.

ومن الأساسي الآن أن توحد السلطات الجديدة بلدهـا وأن تقوم بالإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية اللازمة.

والحالة الاقتصادية في البوسنة والهرسك ذات أولوية. وسيكون الاقتصاد حاسما في الانتخابات العامة القادمة، التي ستجرى في خريف عام ٢٠٠٢. ولا بد من إعطاء الدعم للسلطات البوسنية وهي تتعامل مع الإصلاحات الحتمية التي تم تحديدها في بروكسل، في الاجتماع الوزاري لمجلس تنفيذ السلام في أيار/مايو ٢٠٠٠، وفي خريطة طريق الاتحاد الأوروبي. ويجب أن تكون الحرب ضد الفساد في مقدمة هذه الإصلاحات. وبلغة أكثر عموما، لا بد من بذل كل جهد لتحسين البيئة الاقتصادية. وبناء الثقة ضروري لأن يضع المستثمرون ثقتهم في مستقبل البلد.

والإصلاحات هي أولا وقبل كل شيء مسؤولية السلطات في البوسنة والهرسك. ونحن نشجعها على الاستمرار بعزم في هذا المسار الذي رسمته. ولا بد أن يقدم المجتمع الدولي الدعم في هذه العملية. وفي هذا الصدد، لأوروبا أن تؤدي دورا رئيسيا في عملية تحسين الحالة.

ويبذل الاتحاد الأوروبي جهودا في هذا الصدد، ولا سيما في إطار عملية إحلال الاستقرار والتوحيد. وستعتمد سرعة انفراج البوسنة والهرسك مع الاتحاد الأوروبي، في إطار عملية إحلال الاستقرار والتوحيد، على التقدم المحرز في ضمان احترام المعايير التي حددها الاتحاد الأوروبي. ولذلك تدعو فرنسا سلطات البوسنة والهرسك إلى مواصلة جهودها، بالبناء على أساس التقدم الذي تم بالفعل تحقيقه.

ولقد عززت التغييرات الديمقراطية التي تمت في كرواتيا وفي جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية فرص المصالحة والتعاون بين دول غرب البلقان، على الرغم من استمرار بؤر التوتر. وفي هذا الصدد، أقامت البوسنة والهرسك علاقات دبلوماسية مع جميع جيرانها. وبشكل متزامن، أقامت الكيانات ذاتها علاقات خاصة مع الدول المجاورة، وبما يتفق مع اتفاقات دايتون.

السيد تشودري (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): تقدر بنغلاديش كثيرا الدور الذي يؤديه الممثل السامي فولفنغاغ بيترتيش في مهمة بالغة الصعوبة والتعقد. ونحن ممتنون له على تقريره الثامن عشر، المرسل إلى المجلس في الوثيقة S/2001/219. ويقدم التقرير تحليلا ومعلومات تفصيلية حول جميع القضايا المتعلقة بتنفيذ الاتفاق الإطاري. وتوضح إحاطته الإعلامية صباح اليوم، التي نقدرها، الصعوبات التي تواجههم والتحديات القادمة.

ومن الأهمية أن نتذكر مأساة سريبرينيتشا عندما نناقش الحالة في البوسنة والهرسك. ونحيي السيد بيترتيش على القرار الخاص بالمقبرة والنصب التذكاري لضحايا مذبحة سريبرينيتشا. وكما نوه هو، كان هذا ضروريا في مساعدة البوسنة والهرسك على تجاوز آثار ماضيها. وينبغي أن ينال أقصى الدعم من السلطات المحلية والمجتمع الدولي في تنفيذ القرار بأسرع وقت ممكن.

ولاحظنا التقدم المحرز والصعوبات التي تتم مواجهتها في تنفيذ الإجراءات في المجالات الثلاثة الرئيسية التي حددها مجلس تنفيذ السلام في أيار/مايو الماضي: دمج المؤسسات، وعودة اللاجئين، والإصلاحات الاقتصادية.

أتناول أولا مسألة المؤسسات. لقد مثلت انتخابات ١١ تشرين الثاني/نوفمبر العامة، التي رحب المجلس بها، تطورا هاما. إذ لأول مرة منذ توقيع اتفاق السلام تشكل القوى المعتدلة الأغلبية.

وإنشاء اللجان الدستورية إنجاز رئيسي. فمن الأهمية أن تتم حماية مجموعات السكان الناخبين من التمييز. وينبغي أن تشارك برلمانات الكيانات، بلا تأخير، في النقاش حول التعديلات للدساتير الخاصة بها.

ومثّل إنشاء اللجنة القضائية المستقلة في كانون الأول/ديسمبر الماضي تقدما هاما. فكما نعلم جميعا، إرساء سيادة القانون والحكم السليم هو لب التحديات الاجتماعية - الاقتصادية التي تواجه البوسنة والهرسك.

ولقد تابعنا العقد الذي تم مؤخرا لاتفاق العلاقة الخاصة بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية صربسكا. وينبغي أن يكون الاتفاق متسقا مع اتفاق السلام وداعما لسيادة وسلامة أراضي البوسنة والهرسك. وسيحظى الممثل السامي بكل تأييدنا في معالجة هذا الأمر.

والأمر الذي يثير قلقا جديا هو أنه في الوقت الذي يتم فيه تشكيل حكومات على مستوى الدولة والكيانات من خلال عملية ديمقراطية يتم القيام بتحركات لتقويض عملية السلام. وفي هذا الصدد، نشجب القرار أحادي الطرف بإقامة حكم ذاتي كرواتي الذي اتخذه ما يسمى بالمؤتمر الوطني الكرواتي.

والمسألة الثانية هي مسألة الاقتصاد. فسيعتمد تعزيز السلام في ذلك البلد الذي مزقته الحرب على انتعاش الاقتصاد بدرجة كبيرة.

وقد أحطنا علما بالتدابير التي اتخذها الممثل السامي للتصدي للأمور الواقعة ضمن نطاق اختصاصه. فالاقتصاد البوسني هش للغاية. وتتهدده عوامل أكثر مما ينبغي، ويتراوح معدل البطالة بين ٤٠ و٥٠ في المائة. ونشجع المجتمع الدولي على تعزيز جهوده الرامية إلى إنعاش الاقتصاد. وكما أكد السيد بيتريتش، لا يجب أن يترك هذا العمل دون أن يكتمل.

وثالثا، عودة اللاجئين. لقد كان التقدم المحرز في عودة اللاجئين بطيئا جدا. فقد لاحظنا عودة ٠٠٠ ٦٧ من أبناء الأقليات خلال العام الماضي؛ بزيادة طفيفة قدرها ٠٠٠ ٢٦ عن العام ١٩٩٩. ومن البوادر الطيبة أن العودة جرت في عدة أماكن. ومن المشجع أن نلاحظ زيادة في عدد العائدين هذا العام؛ بيد أن مما يدعو للقلق أنه هنالك ربع مليون شخص خارج الحدود بعد انقضاء خمس سنوات على الحرب، وأن ثلاثة أرباع المليون ما زالوا مشردين داخليا. ويتعين تيسير عودة اللاجئين، كما أكد الممثل السامي، عن طريق برامج تستهدف تحقيق أغراض محددة، بما في ذلك إيجاد فرص اقتصادية تجعلها مستدامة.

وختاما، أود أن أوجه سؤالين. لقد قام المجلس بتمديد ولاية البعثة في البوسنة والهرسك حتى ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠١، في ظل علامات ظاهرة ومشجعة على إحراز تقدم في البوسنة والهرسك. وكان الممثل الخاص جاك كلاين قد اقترح في ظل التطورات الإيجابية التي حدثت في العام الماضي أن تجعل نهاية عام ٢٠٠٢ موعدا مستهدفا لإنجاز الولايات الرئيسية لبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك. ونود أن نعرف كيف يرى السيد بيتريتش إمكانية الوفاء

بالهدفين المتمثلين في تنفيذ الاتفاق الإطاري وإنهاء أعمال بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك.

أما سؤالي الثاني فيتعلق بالعلاقات مع بلغراد. فقد أحيت التغيرات التي حدثت على المسرح السياسي في البلقان خلال العام الماضي آمالا في التعجيل بتنفيذ اتفاق دايتون. وأعلن الرئيس كوستونيتسا خلال زيارته لسراييفو أنه سيدافع عن اتفاقات دايتون وأعرب عن رغبته في تطبيع العلاقات مع البوسنة والهرسك. وفي هذا الصدد، نود أن نعرف المزيد عن الاتصالات التي أجراها الممثل السامي ببلغراد.

السيد مينتون (الولايات المتحدة) (تكلم بالانكليزية): نود أن نرحب ترحيبا حارا بالممثل السامي ونشكره على تقريره. كما نود أن نرحب بحضور سفير تونس الجديد، السفير مجدوب، إلى المجلس لأول مرة. فمرحبا بك يا سيدي.

لدينا في الحالة التي تواجهنا اليوم، كما يحدث كثيرا في هذه المنطقة من العالم، مزيج من التطورات الإيجابية والتحديات المستمرة. فعلى صعيد الدولة وعلى الصعيد الاتحادي هناك ائتلاف للأحزاب المعتدلة غير القومية، التي أعربت عن التزامها بأولويات المجتمع الدولي في البوسنة والهرسك. ومع ذلك فإن هذه الأغلبية في الوقت ذاته هشة للغاية. ولن يكون من السهل اتخاذ الخطوات الهامة اللازمة لإحراز تقدم وإعادة اللاجئين، وتوطيد مؤسسات الدولة، والإصلاح الاقتصادي. فهذه مهمة كبيرة وستستغرق شيئا من الوقت.

وبالمثل، فعلى الرغم من وجود حكومة من الخبراء غير المتشددين عقائديا في جمهورية صربسكا، لا يشك أحد في استمرار نفوذ حزب العمل الديمقراطي البوسني وغيره من الأحزاب ذات النزعة القومية في الجمهورية. ومما يؤسف له أن الاتحاد الديمقراطي الكرواتي القومي النزعة يواصل اتباع أساليب للتعويق نثق بأنها ليست سوى النزع الأخير لفصيل عتيق ومنهزم. ونشيد بالإجراء الحازم الذي اتخذه الممثل السامي في التعامل مع القادة الذين يحاولون عكس مسار التقدم من خلال التشبث بأذيال قومية من هذا القبيل.

وقد استعرضت بعضا من هذه التفاصيل لأن وفدي يرى من واجب الممثل السامي أن يرصد الحالة عن كثب ويتخذ إجراءات قوية ومنسقة عند الاقتضاء. ولا نختلف مع الممثل السامي على مفهوم الملكية، ولكن حكومتي قد أوضحت بجلاء أنها ما زالت ترى دورا هاما يتعين على المجتمع الدولي أن يؤديه في دفع عجلة التقدم حين تنذر بالتوقف. ويتصدر جهود المجتمع الدولي في هذا الخصوص الممثل السامي، السفير بيتريتش.

ومن النقاط الهامة الأخرى أننا نرى من المشجع الأنباء الإيجابية عن عودة اللاجئين، غير أنه ما زال من الواجب اتخاذ إجراءات تشريعية هامة لإعطاء دفعة أكبر لهذه العملية.

ونود أن نشير أيضا إلى ما يساورنا من قلق عميق بشأن الاتفاق الخاص بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية صربسكا. وكما يوضح البيان الذي ستتلوه يا سيدي الرئيس في نهاية هذه الجلسة، من المهم أن يرصد الممثل السامي التفاصيل النهائية لهذا الاتفاق لكفالة عدم تقويض سيادة البوسنة والهرسك أو انتهاك اتفاق دايتون للسلام على أي وجه من الوجوه.

وختاما، كان وفدي يود أن يشتمل البيان الرئاسي على نداء محدد باعتماد قانون دائم للانتخاب وتنفيذه بأسرع ما يمكن. فهذا أفيد الردود وأكثرها ملاءمة على أعمال الاتحاد الديمقراطي الكرواتي غير المسؤولة، ونحث جميع نواب

البوسنة المنتخبين قانونا على أن يجعلوا هذا الأمر من أولوياتهم في الأشهر الستة القادمة.

السيد مجدوب (تونس) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكركم يا سيدي الرئيس على هذا الترحيب الذي أبديتموه نحوي وعلى تقديمي لأعضاء المجلس. وأعرب عن امتناني لكم ولأعضاء المجلس.

وبصفتي الممثل الدائم الجديد لتونس لدى الأمم المتحدة، هذه هي المرة الأولى التي أتكلم فيها في هذه الهيئة. وأود أن أرحب بكم يا سيدي الوزير زلينكو في نيويورك، وأن أرحب بسعادة السفير يلتشينكو وأن أعرب من خلال السفير كوتشينسكي عن تقديري للرئاسة الأوكرانية، التي تظهر الاعتدال وتقدم أفكارا مبتكرة وتتمتع بأوفر الاحترام.

وأود أيضا أن أحيي زملائي في مجلس الأمن، الذين يسبقونني في هذا المحفل الرفيع المكانة، وأؤكد لهم استعدادي للعمل معهم بروح الميثاق وأهدافه وفي سياق الصداقة والتعاون اللذين تحافظ عليهما بعثتنا تجاه الجميع.

وأعود الآن إلى البند المدرج في جدول أعمالنا. وأود أن أشكركم يا سيدي الرئيس على اضطلاعكم بهذه المبادرة الهامة بتنظيم هذه الإحاطة الإعلامية عن الحالة في البوسنة والهرسك. وتزداد أهمية هذه الجلسات الدورية لأنها تتيح لنا توفير المتابعة المستمرة لتنفيذ اتفاق السلام ومن ثم لتقييم التقدم المحرز في تنفيذه حتى اليوم. كما أود أن أشكر الممثل السامي، السيد بيتريتش، على البيان الممتاز الذي أدلى به عن تطورات الحالة في هذه المنطقة.

وترى تونس أن الإنجاز الذي حققته الأحزاب المعتدلة إبان الانتخابات التي جرت في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي بادرة طيبة. ونعرب عن ارتياحنا في هذا الصدد لأن البوسنة والهرسك قد أصبح لها مجلس وزراء منتخب، يتمثل هدفه الرئيسي في القيام بالإصلاحات الأساسية على جميع الأصعدة، ولا سيما النهوض بالقيم النبيلة المتمثلة في التسامح والتعايش السلمي بين جميع الفئات العرقية. ومن دواعي اغتباطنا أن نعلم بإحراز تقدم كبير في هذا المجال، وخاصة الاعتراف بعلم البوسنة والهرسك وشعاراتها ونشيدها الوطني من جانب الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا، بوصفها رموزا لوحدة الدولة والتعايش بين طوائفها.

بيد أنه ينبغي ملاحظة أن المجتمع الدولي لا ينبغي أن يبدي أي قدر من التسامح إزاء أي مخططات من جانب الأحزاب ذات النزعة القومية. وفي هذا الصدد، نعرب عن أسفنا، كما فعل زميلي ممثل بنغلاديش، لإعلان الاستقلال الذاتي من جانب الكروات القوميين في البوسنة والهرسك، ويحدونا الأمل في أن يعيدوا النظر في قرارهم على ضوء اتفاقات السلام.

ونعتقد بأن وجود دولة متحدة ومستقرة ومتعددة الأعراق يعد عاملا من عوامل التوازن الإقليمي الذي من شأنه أن يجعل بالمستطاع التفكير بهدوء في مستقبل البوسنة والهرسك في إطار التكامل الأوروبي.

ومما لا شك فيه أن وجود اقتصاد قوي ومزدهر في البوسنة والهرسك عامل لبناء السلام في ذلك البلد. ولذلك فإننا نرى ثمة أهمية لإيلاء اهتمام خاص بالصعوبات الاقتصادية التي تواجهها البوسنة والهرسك، والتي نشأت بصورة مباشرة نتيجة لآثار الحرب التي شهدتها. ونشعر بحساسية خاصة إزاء زيادة تكاليف خدمة الدين في البوسنة والهرسك ونهيب بالبلدان المانحة ومنظمات الائتمان بأن تظهر تفاهما نظرا لهشاشة الحالة الاقتصادية في ذلك البلد ونتائجها بالنسبة للسلام الاجتماعي.

إصلاح النظام القضائي هو أحد أركان دولة القانون. ونعتقد أن ثمة أهمية حاسمة لاستكمال عملية الإصلاح هذه في أفضل الظروف الممكنة. إن تطبيق القوانين

بطريقة غير منحازة وغير تمييزية من شأنه أن يساعد في إيجاد الثقة وتحقيق المصالحة بين المجتمعات الإثنية. وفي هذا السياق، نعرب عن تأييدنا لإنشاء اللجنة القضائية المستقلة، التي أناط بها مكتب الممثل السامي مهمة تنفيذ إصلاحات متسقة وشاملة في النظام القضائي.

ونشيد أيضا بإنشاء وظيفة الوسيط الوطني. ومن الضروري أن تظل هذه الوظيفة محايدة وغير سياسية كي يتسنى أن تقوم بدورها على النحو الصحيح، لا سيما في الدفاع بنشاط عن حقوق الإنسان واستعادة حقوق المواطنين.

لقد مضى ما يزيد على خمس سنوات منذ التوقيع على اتفاقات السلام في البلد. غير أن اللاجئين لم يعودوا حتى الآن وذلك بالرغم من جهود المجتمع الدولي التي لا تعرف الكلل. وحقيقي أنه قد أحرز تقدم له شأنه وأن عودة الأقليات قد زادت بصورة ملحوظة في جميع مناطق البلد، إلا أننا لا نزال مقتنعين بأن التعجيل بالبرامج المستهدفة التي تيسر عودة اللاجئين إلى أماكنهم المشروعة في المجتمع البوسني - كالقيام بتدابير من قبيل تعزيز الأمن حول المناطق التي تعيش فيها الأقليات، وتسوية قضايا العقارات وإمكانية الحصول على الخدمات العامة الأساسية - التي من شأنها أن تساعد في النهوض بمجتمع متعدد الأعراق ومزدهر في البوسنة والهرسك.

وتغتنم تونس هذه الفرصة لتعرب عن قلقها إزاء احتمال وقف برنامج إزالة الألغام في فصل الربيع بسبب الافتقار إلى الأموال. ومن شأن قيام الممثل السامي بأعمال نشطة في هذا المجال أن يجدد ثقة البلدان المانحة ويحفزها على مواصلة تقديم المساعدات الضرورية للقيام بعملية إزالة الألغام بصورة تامة من كافة المناطق المزروعة بالألغام في البلد.

ونعتقد، فضلا عن ذلك، بأن تخلِّي المجتمع الدولي عن البوسنة والهرسك في هذه المرحلة الحاسمة شيء سابق لأوانه ومن المحتمل أن يؤدي إلى نتائج غير متوقعة. وتوضح لنا الأحداث الجارية في المنطقة مدى هشاشة الحالة هناك.

وفي الختام، أُثنِي على السيد وولفغانغ بيتريتش لإجراءاته الحاسمة التي يتخذها لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك وأعرب لجميع أفراد فريقه عن دعم وفدي لهم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل تونس على كلماته الرقيقة الموجهة إليَّ وإلى وفدي.

السيد شن غوفانغ (الصين) (تكلم بالصينية): أود أولا وقبل كل شيء أن أشكركم يا سعادة الرئيس على تنظيمكم لجلسة اليوم للنظر في مسألة البوسنة والهرسك. ويعرب وفدي أيضا عن الشكر للسيد بيتريتش، الممثل السامي، لتقريره وإحاطته الإعلامية المفيدة للغاية.

وباسم الوفد الصيني، أغتنم هذه الفرصة أيضا لأرحب ترحيبا حارا بالممثل الدائم الجديد لتونس ومشاركته في عمل المجلس.

وبصورة عامة، يعرب وفدي عن ارتياحه لاستقرار الحالة في البوسنة والهرسك ولاتفاق السلام يجري تنفيذه حاليا. وبطبيعة الحال، لا بد أن يعزى ذلك إلى النوايا السياسية الحسنة وتعاون شتى الأطراف والمجموعات الإثنية في البوسنة والهرسك، كما أنه يتصل بصورة وثيقة أيضا بالمساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي.

غير أنه ينبغي لنا أن نلاحظ أن التقدم في تنفيذ اتفاق السلام بطيء. ولا يزال يتعين القيام بمهام جسيمة في المستقبل. ففي مجالات من قبيل زيادة الاعتماد على الذات في البوسنة والهرسك، وتحقيق المصالحة، وإحلال الوئام بين شتى المجموعات الإثنية، وإعادة التعمير بعد الحرب، وعودة

لاجئي الأقليات، لا يزال يتعين على شتى الأطراف في البوسنة والهرسك أن تقوم بأعمال كثيرة.

ونعرب عن الأمل في أن تكثف شتى الوكالات الدولية العاملة في البوسنة والهرسك أعمالها وتواصل التنسيق والتعاون عن كثب. ولكن يتعين علينا أن نلاحظ أن مشاركة المجتمع الدولي في تعمير البوسنة والهرسك لا بد وأن تقوم على أساس أن شعب البوسنة هو الطرف الفاعل الرئيسي. وينبغي أن ينصب تركيز عملنا على مساعدة السكان المحليين في تطوير الاعتماد على الذات والتخفيض التدريجي لاعتمادهم على المساعدات الخارجية، كي يتسنى تجنب حالة، ما ان تقل المساعدات الدولية، تعود مرة أخرى شتى المشاكل الاجتماعية والسياسية إلى الظهور.

وتعتقد الصين بأن تحقيق المصالحة العرقية يعد أساس التعايش السلمي فيما بين شتى المجموعات الإثنية في البوسنة والهرسك والأساس أيضا لحياة سلمية ومزدهرة، ولكن الطريق لا يزال طويلا أمام البلد كي يحقق هذا الهدف.

وتلاحظ الصين أنه لا تزال توجد قوى راديكالية ومتطرفة فيما بين شتى الفصائل. لقد أشار السيد بيتريتش أيضا في تقريره إلى أن الأطراف القومية لا تزال تتمتع بدعم كبير من المجموعات الإثنية التي ينتمي إليها كل منها. ونعرب عن قلقنا بخاصة إزاء المعلومات التي تسبب الخلاف والشقاق التي أشاعها مؤخرا الاتحاد الديمقراطي الكرواتي.

ولا تزال الحالة، في الوقت الحاضر، في غرب البلقان آخذة في السوء. ونعرب عن القلق خشية أن تؤدي أعمال المتطرفين القوميين إلى تشجيع القوميين في البوسنة والهرسك، ولذلك، من الضروري أن تظل الأطراف المعنية في حالة يقظة عالية وتتخذ تدابير وقائية لتمنع وقوع أي من تلك الأحداث.

وأخيرا، نؤكد من جديد دعمنا للعمل الذي يقوم به الممثل السامي، ونتمنى له ولأعضاء فريقه استمرار النجاح في عملهم في المستقبل.

السيد ألدون (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): السيد وزير الخارجية، يسرني كثيرا أن أراكم رئيسا مرة أخرى ويشرفنا كثيرا وجودكم هنا.

قبل الترحيب بالممثل السامي، أود أن أرحب أيضا بالممثلين الدائمين الجديدين لتونس والبوسنة والهرسك. ويعرب وفد المملكة المتحدة عن أمله في العمل معهما عن كثب في المستقبل.

ويتعين عليَّ أيضا أن أعتذر للسيد بيتريتش لعدم تمكُّني من الحضور عندما قدم إحاطته الإعلامية، إلا أن الحياة في الأمم المتحدة وفي مجلس الأمن أصبحت على هذا النحو في هذه الأيام. وبالرغم من ذلك، لدي سرد كامل لإحاطته، وأؤكد على أن إحاطته الإعلامية التي قدمها اليوم تعد مساهمة هامة جدا.

وأعتقد أن من الجدير بالملاحظة أنه منذ آخر مرة حضر السيد بيتريتش معنا هنا، أُحرز عدد كبير من الإنجازات الهامة، ونهنئه على ذلك، ونهنئه بخاصة على تنفيذ التزامات مجلس بروكسل لتنفيذ السلام. ومن الواضح أن الأعمال التي يقوم بها مكتبه تؤتي ثمارها وتحقق نتائج، ويسرني غاية السرور أن أعرب عن تأييدي لرأيه، الذي عبر عنه في وقت مبكر اليوم، ومفاده أنه يتعين علينا أن ننجز هذه المهمة ونكملها على الوجه الصحيح.

وحسبما صرح السيد بيتريتش، الآن وبعد انقضاء أربعة أشهر على الانتخابات العامة في تشرين الثاني/نوفمبر، يوجد لدينا الآن حكومتان جديدتان معتدلتان على صعيد الدولة في الكيانين كليهما. وهذا إنجاز هام جدا.

ونرحب أيضا ترحيبا كبيرا بالتقدم الذي أحرز بشأن وكالة تنظيم الاتصالات، ومحكمة الدولة واللجنة القضائية المستقلة.

وما ذكره الممثل السامي عن زيادة عودة اللاجئين هو أيضا من العلامات الجيدة للغاية، ومن العلامات الجيدة بوجه خاص أن عمليات العودة بدأت تحدث في مناطق مثل سربرينتشا. ولكن هناك حاجة إلى مزيد من التقدم في تلك المنطقة، وإني أرحب بوجهات نظر الممثل السامي بشأن ما يمكن القيام به من عمل إضافي لإعادة اللاجئين. وما ذاك إلا واحد من التحديات الأخرى الصعبة المقبلة، وخاصة بالنسبة للحكومة على مستوى الدولة. وسيكون أول تلك التحديات الأخرى هو إجازة قانون انتخابات جديد. وتبدو الدلالات الأولى في ذلك المجال مبشرة، ويجب علينا جميعا أن نبذل كل جهد للارتكاز على التقدم الذي أحرز حتى الآن.

ونؤيد أيضا النهج العام للممثل السامي، بما في ذلك عزله للسيد يلادفيتش، الذي ينبغي أن يستهدف مثيري المشاكل والاتحاد الديمقراطي البوسني الكرواتي. ولكن في ذات الوقت، سيكون من المهم أيضا الاتصال بالجماعة الكرواتية البوسنية. ومرة أخرى، سيكون من المفيد للغاية أن نعرف ما إذا كانت لدى الممثل السامي أي أفكار محددة بشأن هذا النوع من جهود الاتصال يود أن يشاطرنا إياها اليوم. ونود أيضا أن نشجع مكتب الممثل السامي على العمل بصورة وثيقة مع الحكومات الأخرى في الإقليم، ولاسيما حكومة زغرب، في هذا المجال.

وقد ذكرت وفود عديدة حول هذه الطاولة الاتفاق الخاص بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية صربسكا. ومن المهم للغاية أن يوافق الممثل السامي على أي تفاصيل إضافية في مرفقات ذلك الاتفاق، التي ما زال منتظرا إكمالها. ويجب، على وجه الخصوص، أن تصبح مسألة العلاقات العسكرية بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية صربسكا مسألة تتسم بالشفافية الكاملة. ومن الأساسي كذلك أن يواصل الممثل السامي إشراك الرئيس كوستونيتشا في عملية تنفيذ اتفاق دايتون. والخطوة المقبلة يجب أن تكون التوقيع على الاتفاق على مستوى الدولة بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والبوسنة.

وقد تجنّبت عمدا الإدلاء ببيان كامل، ويعود ذلك جزئيا إلى أننا نأمل في أن تكون هذه الجلسة ذات طابع تفاعلي، لأن هذه هي الطريقة التي تكون بها هذه الأشياء أكثر إفادة، ولكنه يعود جزئيا أيضا إلى أن ممثل السويد سيتكلم في وقت لاحق اليوم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، ووفدي يؤيد تماما ما سيقوله ممثل السويد بصفته الرئاسية.

ولكنني أود أن أختتم بعبارة تأييد من المملكة المتحدة لما قاله السيد ديتريتش بشأن مسألة تقديم متهمي المحاكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة إلى المحاكمة. فهذا عنصر بالغ الأهمية، وعندما كان رئيس وزراء جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية هنا في وقت سابق من هذا الشهر أوضحت له نفس النقطة آنذاك. وأعلم أنه أخذها في الاعتبار. وكلما زاد تقديم التعاون إلى المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، زاد الإسراع بالبدء في المحاكمات؛ وكلما أسرع تقديم جميع المتهمين إلى لاهاي، كان ذلك أفضل بالنسبة لنا جميعا.

السيد كوني (أيرلندا) (تكلم بالانكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة. وأغتنم هذه الفرصة لأنوه بوجود الممثل الدائم الجديد للبوسنة والهرسك والممثل الدائم الجديد لتونس؛ ونعرب عن ترحيبنا بهما. وأود أن أشكر السيد بيتريتش على إحاطته الزاخرة بالمعلومات بشأن الحالة في البوسنة والهرسك. ونشيد بما قام به من عمل ممتاز في تنفيذ اتفاقات دايتون/باريس، على

النحو الذي أوضحه في آخر تقاريره. ونغتنم هذه الفرصة أيضا لنحيي العمل الممتاز الذي اضطلعت به بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، الذي، كما قال السيد بيتريتش، يجب أن يواصل إلى نهايته. وإنجازات البعثة في إصلاح وكالات إنفاذ القانون في البوسنة والهرسك وإعادة هيكلتها، وخاصة الشرطة، إنجازات باهرة حقا.

وبما أن أيرلندا تؤيد تماما البيان الذي سيدلي به في وقت لاحق الممثل الدائم للسويد بالنيابة عن رئاسة الاتحاد الأوروبي، سيكون حديثي موجزا جدا وسأسلط الضوء على بضع نقاط فقط ذات اهتمام وطني خاص.

إن أيرلندا ترى أن تحقيق الديمقراطية والتنمية في البوسنة والهرسك أمران أساسيان للاستقرار العام في منطقة البلقان. ومنذ التوقيع على اتفاق السلام قبل أكثر من خمس سنوات مضت، أُحرز الكثير من التقدم هنا. ونحن نرى أن النهج الإقليمي الذي اتُبع هو النهج الصحيح، ونحث جميع الأطراف في المنطقة على الإسهام في تعزيز العلاقات فيما بين الدول. وفي ذات الوقت، نرى أن هناك حاجة مستمرة إلى مشاركة المجتمع الدولي في العمل في البوسنة والهرسك. وأيرلندا، بوصفها عضوا في الاتحاد الأوروبي، ستظل نشطة في هذا الصدد.

وترحب أيرلندا بتشكيل حكومة معتدلة في البوسنة والهرسك، لأول مرة لا تشمل أحزابا قومية متطرفة. ونحن نؤيد البرنامج الذي أوضحته الحكومة ويحدونا الأمل في أن تحرز تقدما سريعا في إنشاء مؤسسات الدولة لتشجيع قيام مجتمع مدني ديمقراطي متعدد الأعراق وقابل للبقاء. ويجب على الحكومة أن تضطلع بإصلاح جدي سياسي واقتصادي وفي مجال حقوق الإنسان بغية تحسين أحوال كل شعب البوسنة والهرسك. وهذا الإصلاح من شأنه أن يعزز قدرة البلد على الاعتماد الذاتي وسيساعده على استيفاء الشروط المحددة على خريطة طريق الإنضمام إلى الاتحاد الأوروبي للمضي نحو الإندماج الأوروبي الكامل.

وتنضم أيرلندا إلى الوفود الأخرى في إدانة التحركات الإنفرادية الأخيرة من جانب المؤتمر الوطني الكرواتي المزعوم في البوسنة والهرسك لإنشاء نوع من الحكم الذاتي الكرواتي. فهذه التحركات تمثل انتهاكا واضحا لاتفاق دايتون للسلام. ونحن نؤيد الإجراء الحاسم الذي اتخذه السيد بيتريتش بعزله للسيد يلافيتش وآخرين من مكاتبهم ومناصبهم في الاتحاد الديمقراطي البوسني الكرواتي. ونحث جميع الأطراف على العمل في إطار المؤسسات المشروعة للبوسنة والهرسك وكياناتها على تعزيز مصالحهم المشروعة. وهذا النهج هو الطريق الوحيد المؤدي إلى الأمام.

وبينما نقدر التقدم الذي أحرز، فإننا لا نزال نشعر بقلق بالغ بشأن حالة أكثر من مليون لاجئ ومشرد باقين في البوسنة والهرسك. ويجب على السلطات في البلد وغيره أن تحرز تقدما بشأن تلك المسألة وبشأن تنفيذ قوانين حقوق الملكية، وكلاهما أساسي للعودة للحالة الطبيعية والاستقرار في المنطقة.

ويساورنا القلق أيضا إزاء الاتجار بالبشر والهجرة غير المشروعة عبر البوسنة والهرسك. فلهذه المسألة آثار واضحة على الاستقرار، ليس في البوسنة والهرسك نفسها فحسب، ولكن في المنطقة الأوسع. ونحن نقدر جهود دائرة حدود الدولة في ذلك الصدد ونوافق على أن هذه الدائرة تحتاج إلى زيادة تعزيز.

وأخيرا، نعرب عن سرورنا للتقدم الذي يجري إحرازه في تقديم مقترفي الجرائم المرتكبة تحت الأنظمة السابقة إلى العدالة. ونشجع جميع الأطراف في المنطقة على إحراز مزيد من التقديم بشأن هذه المسألة البالغة الأهمية

والتعاون التام مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

السيد محبوباني (سنغافورة) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أستهل ببعض عبارات الترحيب الموجزة. أولا، أود أن أرحب بالسيد ولفغانغ بيتريتش. وثانيا، أود أن أرحب بالسفير نور الدين مجدوب ممثل تونس، جاري من الناحية اليسرى، وأن أهنئه على أول ظهور وحديث له. وأخيرا، أود أيضا أن أرحب بالممثل الجديد للبوسنة والهرسك؛ وإني سعيد بأن أراه هنا، حيث أني لم أسعد بلقائه قبل اليوم.

ونرحب أيضا بهذه الفرصة للنظر في التقدم المحرز في الجهود الرامية لإعادة بناء البوسنة والهرسك، التي لا تزال تمثل تحديا كبيرا للأمم المتحدة وللمجتمع الدولي - هذا التحدي الذي لم ينته بعد.

وفي هذا الصدد، نود أن نتقدم بالشكر للسيد وولفغانغ بيتريتش على الإحاطة الإعلامية الصريحة والشاملة التي وافانا بها هذا الصباح. وبوسعي أن أقول إنني، شخصيا، قد تعلمت الكثير من الإحاطة التي قدمها لنا. كما نود أن نضم صوتنا إلى زملائنا في الثناء على السيد بيتريتش وزملائه للتقدم الذي حققوه في تنفيذ اتفاق السلام.

ولكن، في ملاحظاتنا اليوم، نود أن نرجع خطوات إلى الوراء والنظر إلى هذه القضية من منظور يختلف بعض الشيء. وكما تعرفون، سيدي الرئيس، أن أكثر من خمس سنوات قد انقضت منذ أن وقّعت اتفاقات دايتون. ولقد أعدنا قراءة سجلات آخر جلسة عقدها مجلس الأمن بشأن الحالة في البوسنة والهرسك، والتي عقدت في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، أي قبل حلول الذكرى الخامسة لتوقيع اتفاقات دايتون. وعند الاطلاع على هذه السجلات، أدهشتنا نبرة التفاؤل – وإن كان حذرا – الذي أعرب عنه غالبية أعضاء مجلس الأمن. لكن ما أدهشنا أكثر هو ما بدا أنه رأي مختلف للسفير بيتر فان والصم، ممثل هولندا، والذي أود أن أقتبس منه قوله

”فبعد خمس سنوات على دايتون لا يسعنا إلا أن نخلص إلى القول إنه رغم المعونة الأجنبية السخية التي بلغت ٥ بلايين دولار، فإن كلا من الحالة السياسية والحالة الاقتصادية في البوسنة والهرسك مخيبة للآمال. ... إن السلام يسود البوسنة. حسنا، فلم يعد هناك قتال، كما أن الحالة الأمنية حسنة بصفة عامة، ولكن العداء بين المجموعات السكانية الثلاث لم يتناقص قط منذ دايتون. ويتذكر الأفراد يوميا الحرب في بلد تعكس فيها حدود الكيانات خطوط المواجهة العسكرية في عام ١٩٩٥“ (S/PV.4245، ص ٢١)

إننا نؤمن بتلك الكلمات التي وصف بها السفير فان والصم هشاشة الوضع في البوسنة والهرسك، وفي المنطقة بأكملها، على الأرجح، إذا ما كانت الأحداث الأخيرة في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة دليلا لنا. وعندما استمعت للملاحظات الاستهلالية التي أدلى بها السيد بيتريتش في وقت سابق اليوم، فقد سمعته يقول إن أصوات طلقات النيران قد عادت إلى المنطقة مرة ثانية. وعندما استمعت إلى بيانه، دهشت لأن هناك مدعاة للتشاؤم والتفاؤل للمنطقة ككل.

في ظل هذه الخلفية، قد يكون السؤال الذي يطرح نفسه الآن هو ما إذا كان الوقت قد حان لمجلس الأمن لإعادة النظر في النهج الذي اتخذه في البوسنة والهرسك، وبطبيعة الحال، فإننا لا نقترح أن نتخلى عن اتفاقات دايتون. لكن علينا أن نسجل أنه حتى مهندس اتفاقات دايتون، السفير ريتشارد هولبروك، قد اعترف بالحاجة إلى تعديل

النهج في المؤتمر الذي انعقد في سراييفو احتفالا بالذكرى الخامسة لتوقيع اتفاقيات دايتون. فقد وصف السفير هولبروك دايتون بأنها ''وثيقة حية يجب أن تتكيف مع الوقائع الجديدة وأن تواجه تحديات جديدة مع تنامي البوسنة ونضوجها''. ويضيف هولبروك، ''علينا ألا ننفذ الاتفاق بالكامل فحسب، بل علينا أن نسعى إلى تصحيح تلك الأخطاء والعيوب التي أصبحت واضحة''.

وعلى سبيل المثال، هناك جانب رئيسي من دايتون، تحدث السفير هولبروك عن ضرورة تغييره، ويتعلق بإنشاء جيش موحد، بدلا من القوات الحالية المقسمة بين الصرب والكروات والبوشناق. وحقيقة الأمر، أن كلماته قد يثبت الآن أنها كانت سليمة في ضوء الشواغل التي تثيرها أنشطة وحدات جيش كروات البوسنة بعد تهديدات الاتحاد الديمقراطي الكرواتي لإعلان حكم ذاتي في المناطق التي توجد بها أغلبية من كروات البوسنة، الأمر الذي وصف، كما نعتقد، بأنه أكبر تحد لسلطة المجتمع الدولي في البوسنة والهرسك.

وفي ظل هذه الخلفية - وانطلاقا من النقطة التي شدد عليها السفير ستيوارت إلدون في وقت سابق، علينا أن نجعل من هذه الجلسة اجتماعا تفاعليا نحاول من خلاله أن نحصل على معلومات جديدة من السيد بيتريتش - أود أن أطرح بضعة أسئلة.

وسؤالي الأول يتعلق بما إذا كانت التحركات الأخيرة للكروات البوسنيين لإنشاء مجلس للحكم الذاتي في البوسنة تعني أن العفريت القومي قد خرج مرة أخرى من القمقم. إذا كان ما استمعت إليه من السيد بيتريتش صحيحا، أعتقد أنه ألمح إلى أن مثل هذه التحركات ليست سوى النفس الأخير للقوى القديمة التي ولى عهدها. ولكن حتى لو كان الأمر كذلك، فما هي التدابير المتخذة لإعادة الكروات البوسنيين إلى حظيرة دايتون؟ وكيف يمكن للمجلس أن يكون مكملا لجهوده؟

وسؤالي الثاني سؤال أكثر عمومية، ويتصل بملاحظات السفير هولبروك التي أقتبستها قبل قليل. فهل يمكن للسيد بيتريتش أن يطلع المجلس على ما إذا كانت أي عناصر من اتفاقات دايتون يتعين تعديلها أو التركيز عليها للوفاء بشكل أفضل بأهداف تحقيق استقرار سياسي دائم في البوسنة والهرسك؟

حين أجرينا مناقشة هنا في المجلس حول كوسوفو مؤخرا، لاحظنا النتائج التي انطوت على بعض مفارقات الديمقراطية: إن نجاح الانتخابات الديمقراطية في يوغوسلافيا، التي رحبنا بها جميعا، أدى إلى زيادة التوترات في كوسوفو لأنها أخمدت آمال سكان كوسوفو الذين يريدون الاستقلال. أما سؤالي الثالث فهو إن كانت نتيجة الانتخابات في يوغوسلافيا قد أثرت على البوسنة والهرسك، وإذا كان ذلك قد حدث، فهل كانت التداعيات إيجابية أو سلبية. وأعتقد أن الممثل الدائم لبنغلاديش، السفير تشودري، قد أثار سؤالا مماثلا، في هذا الصدد

الآنسة دورانت (جامايكا) (تكلمت بالانكليزية): أود أن أشارك الآخرين في الترحيب بزملائنا الجدد من تونس ومن البوسنة والهرسك. ونتطلع للعمل معهم بشأن القضايا المعروضة على مجلس الأمن.

يود وفد بلادي أن يتقدم بالشكر للسيد فولفغانغ بيتريتش الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك، على الإحاطة الإعلامية الصريحة والمفيدة للغاية التي وافانا بها. ونثني عليه وعلى العاملين في مكتبه لعملهم الشاق الذي يواصلون الاضطلاع به وعلى مبادراتهم الرامية إلى إقامة مجتمع متعدد الأعراق. ونشجع استمراره في التركيز

على حتميات إعادة التعمير بعد الحرب وعلى تحقيق نمو اقتصادي مطرد وتنمية مستدامة.

عندما ناقش المجلس الحالة في البوسنة والهرسك في المرة الأخيرة، أعرب وفد بلادي عن رأي مفاده أن التطورات الديمقراطية التي شهدتها المنطقة مؤخرا، لا سيما في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، قد يكون لها أثر عميق على المصالحة وعلى النمو والاستقرار الإقليمي. وأعربنا عن رأينا بضرورة أن ينتهز المجتمع الدولي هذه الفرص للنهوض بعملية السلام في البوسنة والهرسك.

والإحاطة الإعلامية التي وافانا بها السيد بيتريتش اليوم، تثبت مدى هشاشة الوضع وضرورة أن يواصل المجتمع الدولي تقديم الدعم المطرد لتنفيذ اتفاقات دايتون في إطار إقليمي بغية ضمان عدم تعرض ما تحقق من مكاسب خلال السنوات الخمس الماضية للتهديد.

إننا نرى في التغيرات السياسية التي شهدتها البوسنة والهرسك مؤخرا، بما في ذلك انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، وإعادة النظر في قواعد وإجراءات الانتخابات، أمورا إيجابية وضرورية لعملية إرساء أساس سياسي وقضائي راسخ ومتعدد الأعراق للتقدم. وفي ضوء هذه الخلفية نشاطر الآخرين الرأي في أن محاولة المجلس الوطني الكرواتي إقامة حكم ذاتي كرواتي، أمر خطير يبتعد عن الهيكل السياسي المتعدد الأعراق الذي توخته اتفاقات دايتون. ويولي وفد بلادي أهمية للحاجة إلى أن تعمل جميع الأطراف في إطار المؤسسات القانونية المنشأة والأطر الدستورية. ومسيرة التقدم لا يمكن أن يعيقها إلا استمرار إذكاء الخلافات العرقية والقومية.

وما زلنا نشعر بالأمل بأنه، على الرغم من الأنشطة التي تقوم بها القوى الانفصالية، فإن الممثل السامي سيواصل التركيز في محادثاته مع الأطراف المختلفة والممثلين السياسيين على التعاون في مختلف المجالات، بما في ذلك المراقبة الناجعة للحدود ودعم المؤسسات متعددة الأعراق والنهوض بها.

ومن المجالات الأخرى التي تثير قلقنا الإيقاع البطيء للتنمية الاقتصادية. وقد أكد الممثل السامي في التقرير الذي رفعه مؤخرا إلى الأمين العام أن الأحوال الاقتصادية والاجتماعية لا تزال هشة بالنسبة لمعظم السكان، وأن البطالة مرتفعة إلى أقصى حد. ونحن نشجع بناء الطاقة والاستدامة الاقتصاديتين، وندعو المجتمع الدولي إلى أن يستكمل هذه الجهود عن طريق تقديم الموارد اللازمة.

وبينما تم إحراز بعض التقدم بشأن عودة اللاجئين، فإن إجمالي عددهم لا يزال منخفضا. وممانعة اللاجئين والمشردين داخليا للعودة إلى ديارهم تتعلق بالحالتين السياسية والاقتصادية، فضلا عن الحاجة إلى توفير بيئة سالمة وآمنة لجميع مواطني البوسنة والهرسك.

ونتفق مع السيد بيتريتش على وجوب محاكمة مجرمي الحرب الذين جرت إدانتهم. ونرى أن الحكم الذي أصدرته المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة مؤخرا بشأن جريمة الاغتصاب أثناء الحرب حكما يشكل إشارة قوية لمن يعتقدون أنه يمكنهم مواصلة الهروب من العدالة.

وختاما، تواصل جامايكا دعم أعمال الممثل السامي، وبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، وقوة تثبيت الاستقرار التي تستهدف إرساء أساس ثابت لديمقراطية فعالة ومستدامة.

السيد فالديفيسو (كولومبيا) (تكلم بالاسبانية): أود أن أبدأ بياني بالترحيب بزميلنا سفير تونس الجديد الذي تقلد مسؤوليات منصبه في مجلس الأمن الآن. كما نود أن نرحب بسفير البوسنة والهرسك.

ونعرب عن امتناننا للمعلومات التي زودنا بها السيد بيتريتش، الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام المتعلق بالبوسنة

والهرسك. إن إسهامه ضروري لتزويدنا بصورة كاملة لما يحدث في البوسنة والهرسك إزاء تنفيذ اتفاق دايتون للسلام.

لقد حدثت تغيرات إيجابية في الأشهر القليلة الماضية في الأحوال الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في البوسنة والهرسك. وتبين نتائج الانتخابات التزام مواطني ذلك البلد بتحقيق تغيير حقيقي. وزيادة عودة المشردين واللاجئين تجعل من الضروري إعادة رسم السياسات الرامية إلى معالجة هذه القضية، بحيث تكون سياسات مستدامة في الأمد الطويل. والإصلاحات الاقتصادية التي يجري تنفيذها تشكل الالتزام الموجود بتحقيق التغييرات الهيكلية التي اقترحتها الوكالات الاقتصادية الدولية.

ولا تزال جميع هذه التغييرات هشة جدا، مما يمنع المجتمع الدولي من اتخاذ أي موقف يدل على أن التزامه إزاء هذا البلد لا يشكل أية أولوية بعد الآن. ويوضح لنا التاريخ كيف أن الآثار المتعاقبة كانت لها فعاليتها في الصراعات في تلك المنطقة على وجه الخصوص. ولهذا يجب ألا ندع الهشاشة المؤسسية الموجودة تمكِّن الأزمات الناشبة في البلدان المجاورة من ترك آثار سلبية على توطيد مجتمع متعدد الإثنيات والثقافات في هذا البلد.

ونوافق على الأولويات التي حددها السيد بيتريتش فيما يتعلق بالإصلاح الاقتصادي وعودة اللاجئين وتوطيد المؤسسات. كما نوافق على أن العمل الجاد على تحقيق هذه الأهداف سيكفل إحداث التغيرات الهيكلية اللازمة لضمان الاستقرار في ذلك البلد. ومع ذلك، فإنه مما يقلقنا أن عدم الاستقرار السياسي الحالي قد يقوض الجهود المبذولة لتحقيق هذه الأهداف.

وكما قال الكثيرون غيرنا، فإننا نرفض الموقف الذي اتخذه الحزب القومي الكرواتي البوسني، الذي أصبح يشكل تهديدا لتنفيذ اتفاق دايتون. ويقلقنا التهديد المستتر الذي يشكله إنشاء ذلك الحزب لحكومة ذات استقلال ذاتي، رغم إرجاء اتخاذ قرار بهذا الشأن.

ولدينا أسئلة عديدة في هذا الشأن نرجو أن يساعدنا السيد بيتريتش على توضيحها. أولا، بغض النظر عن التوضيحات التي قدمها لنا في إحاطته الإعلامية، من الجلي أن مواقف القوميين كان لها رد فعل لدى مختلف فئات السكان. فما هو التأييد الحقيقي الذي يجدونه لدى السكان الكروات البوسنيين؟ وثانيا، ما هي الأعمال التي يمكن، أو يجب، اتخاذها منعا لوقوع آثار سلبية على القوات العسكرية؟ كما أود أن أسأل السيد بيتريتش عما إذا كان في استطاعة الأحزاب القومية الأخرى التي لها ميول مطابقة لميول القوميين الكروات البوسنيين أن تقلدهم؟ وأخيرا، أود أن أستمع إلى آراء السيد بيتريتش فيما إذا كان في استطاعة مجلس الأمن أن يقدم أي إسهام يكفل تخلي هذه المجموعة القومية عن أهدافها، التي تتنافى مع العملية اللازمة لتحقيق الديمقراطية وتنفيذ الاتفاقات.

وختاما، نود أن نؤكد من جديد شيئا ذكرناه في مناسبات أخرى. إنه لا يمكن تناول الصراعات في البلقان كل منها على حدة أو في عزلة عن الآخر، فلا بد من تحليلها في إطار إقليمي. وإذا ارتكبنا خطأ في هذا الصدد، فلن نحقق حلا قاطعا، بل إننا بدلا من ذلك نؤجل المشاكل عن عمد لكي نحلها في المستقبل. ولا بد أن تسهم المنجزات التي أُحرزت في البوسنة والهرسك في حل هذه المشاكل عن طريق السعي لتدعيم نموذج للتعاون الدولي يؤدي إلى إقامة مجتمع متعدد الإثنيات يمكنه أن يعيش في سلام.

السيد توري (مالي) (تكلم بالفرنسية): باسم السفير وان، أود أن أرحب في مجلس الأمن بالممثل الجديد لتونس،

البلد الذي تحتفظ مالي معه بعلاقات الأخوة. كما أود أن أرحب بممثل البوسنة والهرسك.

وأضم صوتي إلى من تكلموا قبلي في شكر السيد ولفغانغ بيتريتش، الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام المتعلق بالبوسنة والهرسك، على بيانه المفصل تفصيلا كاملا عن تطورات الحالة في البوسنة والهرسك. ويود وفد بلادي أن يغتنم الفرصة اليوم لكي يحيي، بل ويدعم، الجهود التي تستحق الثناء، والتي اضطلع بها الممثل السامي في مجال تنفيذ اتفاقات السلام المتعلقة بالبوسنة والهرسك. ونعتقد أن النتائج المحرزة في تنفيذ اتفاق دايتون/باريس نتائج مشجعة رغم الصعوبات العديدة التي جرت مصادفتها في سبيل ذلك.

وعلى الصعيد السياسي، يرحب وفد بلادي بتشكيل الكيانات والإدارات الجديدة في الدولة بعد إجراء انتخابات عامة في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠. والشعب الذي عُهدت إليه قيادة هذه الإدارات يجب أن يعي دائما أنه مسؤول عن العمل على تدعيم المؤسسات العامة في البوسنة والهرسك عن طريق تعزيز الحكم السديد والديمقراطية، فضلا عن التجاوز عن الاعتبارات الإثنية والطائفية. وتشاطر القوة والمسؤوليات يجب أن يلهم الجميع وهم يضطلعون بمهامهم. ونعتقد أن الاستخدام الفعال للإدارات الجديدة سيسهم في تدعيم الأساسات التي لا تزال هشة للعملية الديمقراطية في البوسنة والهرسك، وسيمكن من استعادة كمال ماضيها المتعدد الثقافات.

وإبرام اتفاق معني بالعلاقة ذات الامتياز بين جمهورية صربسكا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أمر حسن في حد ذاته، ما دام الاتفاق يبين احترام سيادة كل البوسنة والهرسك وسلامة أراضيها.

وعلى الجبهة الاقتصادية، يعتقد وفد بلادي أن الإصلاح المؤسسي لا بد أن تواكبه إعادة هيكلة اقتصادية تسمح للبوسنة والهرسك بأن تعتمد على نفسها عن طريق استخدام مواردها الداخلية. وبالتالي، نوجه النداء الملح للسلطات بأن تضطلع بواجباتها تجاه مجتمعاتها إذا كانت ترغب بالفعل في توفير مستقبل أفضل لبلدها.

التنمية الاقتصادية أفضل ضمان للسلام، ولذلك يحث وفد بلادي سلطات البوسنة والهرسك على المثابرة في طريق الإصلاحات الاقتصادية الشاملة التي تم الشروع فيها بالفعل والتعاون مع المنظمات المالية الدولية لدمج البلد في الهياكل الأوروبية - الأطلسية.

إن إقامة نظام قضائي فعال قادر على توفير العدل السليم للمواطنين هي مدعاة قلق لوفد بلادي. إننا نرحب بالجهود المبذولة لإصلاح القضاء ومؤسسات الدفاع عن حقوق الإنسان ونشجعها.

وفي المجال الإنساني، يلاحظ وفد بلادي باهتمام كبير عودة اللاجئين، الذين يعودون إلى ديارهم قبل الحرب. وينبغي تشجيع هذا التوجه. وينبغي اتخاذ كل الإجراءات النافعة لمساعدة أولئك العائدين إلى ديارهم والذين تتسم ظروف حياتهم بالخطورة.

ختاما لكلمتي، تعيد مالي التأكيد على دعمها للجهود المتميزة التي بذلها الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام المتعلق بالبوسنة والهرسك، السيد فولفغانغ بيتريتش. وفي نظرنا أن دور إحلال الاستقرار الذي تؤديه بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك أساسي لبناء السلام في البوسنة والهرسك.

السيد نيوور (موريشيوس) (تكلم بالانكليزية): أشارك زملائي الترحيب الحار بالممثل الدائم الجديد لتونس.

ويود وفد بلادي أن يشكر السيد بيتريتش، الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام المتعلق بالبوسنة والهرسك، على الإحاطة الإعلامية الصريحة التي قدمها لنا صباح اليوم.

ونشكره أيضا على التقرير الشامل الذي قدمه مرفقا برسالته المؤرخة ١٢ آذار/مارس الموجهة إلى الأمين العام.

لقد لاحظنا الجهود المضنية التي بذلها السيد بتريتتش لتنفيذ اتفاق السلام. ونقدر الاجراءات الشجاعة المتخذة لإقامة وتعزيز المؤسسات الحيوية، وهي الهامة جدا لتعزيز الديمقراطية متعددة العرقيات في البوسنة والهرسك. ونرحب بصفة خاصة بإنشاء اللجنة القضائية المستقلة المسؤولة عن تحقيق إصلاحات في النظام القضائي والاجراءات المتخذة لتعزيز مؤسسات حقوق الإنسان. ونعتقد أن قطاع التعليم ينبغي أن ينال على نحو مماثل أكبر قدر ممكن من الاهتمام حيث أن المدارس هي المكان الذي يجب أن يترجم فيه الجيل الأصغر في البوسنة والهرسك قيم الوفاق والتعايش بين عرقيات متعددة إلى واقع.

ونلاحظ بارتياح أن تتم الآن إصلاحات اقتصادية هامة. ومن الواضح أن الاقتصاد المزدهر يوفر فرص العمل للسكان ويقلل خطر وجود توترات بين الطوائف. كذلك يسعدنا أن بوسع اللاجئين الآن العودة إلى ديارهم بأعداد أكبر. ويدل هذا على حدوث تحسن في التفاهم بين العرقيات. وليس لدينا شك في أن السيد بيتريتتش سيواصل بذل كل ما هو ممكن، بوصف ذلك أولوية كبرى، للمساعدة في إيجاد الظروف التي تمكن جميع اللاجئين والمشردين من العودة إلى الديار التي هجروها بسبب الصراع.

ونفهم تماما التحديات التي يواجهها السيد يتريتتش إزاء التوترات العرقية التي تظهر مرة أخرى عبر حدود البوسنة والهرسك. ونود تشجيعه على مواجهة أي عمل قومي جديد ينتقل إلى البوسنة والهرسك بالعزيمة التي أظهرها في كل أعماله حتى الآن. ونؤكد له على كامل دعم وفدنا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل أوكرانيا.

قبل كل شيء، اسمحوا لي أن أشترك مع المتكلمين السابقين في شكر الممثل السامي بيتريتش على إحاطته الإعلامية الشاملة وتقريره الذي يغطي أنشطة مكتبه والتطورات في البوسنة والهرسك خلال الشهور الستة الماضية.

وترحب أوكرانيا بالنجاحات التي لا يمكن إنكارها والتي حققها المجتمع الدولي، الذي يمثله في البوسنة والهرسك السيد بيتريتش، في مساعدة شعوب ذلك البلد على تنفيذ اتفاقات سلام دايتون وباريس. وتشجعنا التوجهات الايجابية التي تثبت أن الحالة العامة في البوسنة والهرسك تزداد استقرارا. ويسعدنا بصفة خاصة تزايد عدد اللاجئين العائدين، واستمرار تطور التعددية السياسية، وتعاظم التأييد بين السكان للمزيد من الأحزاب السياسية المعتدلة، وهو الأمر الذي تجلى بوضوح خلال الانتخابات العامة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠. ونعتقد أيضا أن إنشاء مجلس الوزراء اللاقومي في الشهر الماضي هو أيضا عامل مشجع على إحراز المزيد من التقدم.

إننا نحيي جهود الممثل السامي أثناء الفترة قيد الاستعراض سعيا إلى إحلال السلام، ولا سيما في المجالات الاستراتيجية الرئيسية الثلاثة، الإصلاح الاقتصادي وعودة اللاجئين ودمج المؤسسات المشتركة، كما حددها مجلس تنفيذ السلام في أيار/مايو ٢٠٠٠. إننا نرحب بتركيز مكتب الممثل السامي على تنفيذ قرار المحكمة الدستورية في البوسنة والهرسك، والمعروف باسم ”قضية الشعوب الأساسية“، وكذلك قرار إعادة هيكلة اللجان الدستورية في برلمانات الاتحاد وجمهورية صربسكا.

وفي رأينـا أن دفـع عجلـة الإصلاحـات الاقتصاديـة ينبغي أن يبقى عنصرا رئيسيا في استراتيجية المجتمع الـدولي للبوسنة والهرسك. وفي هذا الصدد، نرحب بكل الخطوات الـتي اتخذهـا الممثـل السـامي سـعيا لتحقيـق الإصلاحـات الاقتصاديـة في القطاعـات الماليـة والعماليـة والمعاشـات، وفي توفير المناخ المواتي للنشاط الصناعي والتجاري الفعال وفي تشجيع عمليات الخصخصة.

وبينما ننوه بالتقدم الملحوظ في عودة الأقليات خلال العام الماضي مقارنة بعام ١٩٩٩، إلا أننا نعتقد بأنه ينبغي فعـل المزيـد لضمـان ظـروف الأمـن للعـائدين والمسـاواة في حقوق المواطنين. وفي هذا الصدد، هناك أهمية خاصة لتفعيل قوانين الملكية وتشجيع المزيد من الإصلاح القضائي الشامل وإنشـاء مؤسسـات لحقـوق الإنسـان. ويحيـي وفـد بـلادي الاجراءات التي اتخذه الممثل السامي في هذا الصدد.

كذلك أود التشديد على أهمية ضمان احترام حقوق الإنسـان، ليـس للشـعوب الثلاثـة الأساسـية في البوسـنة والهرسك فحسب، بل أيضا لأقلياتها الوطنية. فعلـى سـبيل المثال، تمثل الأقليـة الوطنيـة الأوكرانيـة رابـع أكـبر مجموعـة عرقيـة في البوسـنة والهرسـك، بعـد المسـلمين والصـرب والكـروات. وإلى جـانب الشـعوب الأخـرى، شـهد الأوكرانيون معاناة كبيرة أثناء الحرب في البوسنة وكانوا ضحايا للتطهير العرقي. وظروف الأحياء الوطني والسياسي والثقافي لهم في الوقت الحالي لا تبعث علـى الارتيـاح. وفي رأينا أنه يمكن معالجة هذه الحالة بشكل جزئي إذا تم إصدار التشريع الإضافي اللازم الذي يضمن الاحترام الكامل لحقوق الأقليات الوطنية. ولذلك ندعو الممثل السامي إلى التفكير مليا في هذا الموضوع.

ووفدي مقتنع بأنه لن يمهد الطريق صوب إحراز مزيد من التقدم والتعمير الاقتصادي في البوسنة سوى التزام الأطراف الثابت والمستمر بتنفيذ اتفاق السلام بجميع جوانبه. لذلك فإننا لا نستطيع أن نؤيد أي محاولات تبذل لتنقيح عملية دايتون. ونرى أن أي تعديلات تجرى على تلك العملية تخاطر بزعزعة الحالة، سواء في البوسنة أو في المنطقة برمتها.

ومن دواعي قلقنا العميق تأزم العلاقات مؤخراً بين الممثل السامي والأحزاب السياسية الكرواتية في اتحاد البوسنة والهرسك، المتحدة في المجلس الوطني الكرواتي. ومن دواعي القلق بصفة خاصة أن الصراع يتطور على ضوء نتائج الانتخابات العامة التي أجريت في العام الماضي. وهذه التطورات يمكن أن تزعزع الحالة بدرجة خطيرة في البلد بأكمله، مما يهدد بانتكاس التغييرات الإيجابية الناجمة عن انتخابات العام الماضي، الذي لحقت فيه القوى المعتدلة بالقوميين لأول مرة منذ توقيع اتفاق السلام.

ونرفض أي محاولات تبذل من طرف واحد لإقامة أية هياكل أو هيئات حكم موازية في الأراضي التي يسيطر عليها الكروات في البوسنة والهرسك بما يتنافي مع اتفاقات دايتون ودستور البوسنة والهرسك. ومن ثم فنحن نؤيد تدخل الممثل السامي في هذه الحالة. وثمة حاجة ماسة إلى تفادي أي تصعيد إضافي للتوتر في الحالة الراهنة. وندعو قادة المجلس الوطني الكرواتي والمجتمع الدولي ومؤسسات الحكم الشرعية في البوسنة والهرسك إلى الاشتراك في حوار بنّاء، بهدف التوصل إلى قرارات توفيقية.

بيد أننا مع دعمنا للأنشطة التي يضطلع بها الممثل السامي ننبهه إلى أن يزن من جديد جميع مزايا ومساوئ القرار الممكن اتخاذه بفرض جزاءات اقتصادية على المناطق التي يسكنها الكروات. إذ يمكن أن تترتب على هذه الخطوة عواقب سلبية بالنسبة لجميع سكان البوسنة والهرسك.

وفي رأينا أن جمهورية كرواتيا، بوصفها بلداً برهن بجلاء على تطلعاته الأوروبية وولائه للديمقراطية والسلام والاستقرار في المنطقة ولاتفاق دايتون/باريس للسلام، يمكنها أن تضطلع بدور في الوساطة البنّاءة من أجل تسوية الخلافات بين الزعماء السياسيين الكروات في اتحاد البوسنة والهرسك وبين المجتمع الدولي.

ونشجع أيضاً جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، التي وقّعت مؤخراً اتفاق علاقة خاصة مع جمهورية صربسكا، على أن تبذل قصارى وسعها لضمان سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية تشجيعاً على توطيد دعائم الديمقراطية والاستقرار والمصالحة الوطنية في ذلك البلد.

وفي اعتقادنا أن الهدف النهائي من تنفيذ اتفاقات دايتون ينبغي أن يتمثل في إيجاد دولة موحدة متعددة الثقافات متعددة الأعراق في البوسنة والهرسك، تقوم على المثل العليا الديمقراطية والإنسانية لأوروبا الحديثة، وتنحو في تطورها نحو التكاتف مع الاتحاد الأوروبي والتعاون مع الدول الديمقراطية الأخرى في المنطقة.

ويحدونا الأمل في أن يعمل البيان الرئاسي الذي تقرر اعتماده بعد قليل على تحقيق هذا الهدف.

وختاماً يؤكد وفدي من جديد دعمه للأنشطة التي يقوم بها الممثل السامي ويرجو له ولموظفيه كل نجاح.

أستأنف الآن مهامي بوصفي رئيساً لمجلس الأمن.

المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل البوسنة والهرسك، وأعطيه الكلمة.

السيد زيفالي (البوسنة والهرسك) (تكلم بالانكليزية): يشرفني ويسرني يا سيدي أن أخاطب مجلس الأمن برئاستكم. وبما أن هذه هي المرة الأولى التي أدلي فيها ببيان أمام مجلس الأمن بصفتي الجديدة كممثل دائم للبوسنة والهرسك لدى الأمم المتحدة، اسمحوا لي بالإعراب عن امتناني لمجلس الأمن على كل ما بذله من جهود لتعزيز السلام ومساعدة البوسنة والهرسك على الطريق إلى التنفيذ الكامل والمنتظم لاتفاق دايتون/باريس للسلام. وأود أيضاً أن أعرب عن تقديري لكلمات الترحيب الرقيقة التي وجهت لي وللدعم المقدم لعملي المقبل في هذه المنظمة، وعن تعاوني المطلق واستعدادي للعمل عن كثب مع أعضاء مجلس الأمن.

واسمحوا لي أيضاً بالإعراب عن تقديرنا للسيد وولفغانغ بيتريتش، الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام، على كل ما يبذله من جهود وما يضطلع به من عمل في البوسنة والهرسك. وأشكره على الإحاطة الشاملة والمستكملة التي استمعنا إليها لتونا.

وأود أن أركز في بياني على مسألتين تتسمان بأهمية حيوية لأن ينفذ اتفاق دايتون للسلام تنفيذاً كاملاً وثابتاً، ولإقامة دولة مستقرة ديمقراطية متعددة الأعراق متعددة الديانات في البوسنة والهرسك، كما كانت في وقت من الأوقات.

المسألة الأولى هي عودة اللاجئين والأشخاص المشردين داخلياً، المنصوص عليها في أحكام المرفق ٧ من اتفاق السلام، التي يتمتع بمقتضاها جميع المشردين داخلياً أو اللاجئين بالحق في العودة إلى موطنهم قبل الحرب في أمان وكرامة. وكما جاء في تقرير السيد بيتريتش:

”أحرز تقدم في ميدان عودة اللاجئين،“ (S/2001/219، الصفحة ٣)

وسجلت عودة ٠٠٠ ٦٧ ممن يطلق عليهم أبناء الأقليات في سنة ٢٠٠٠ في جميع مناطق البوسنة والهرسك.

وهذا أمر مشجع من ناحية، ولكن، من ناحية أخرى، عدد الأشخاص الذين ما زالوا ينتظرون العودة بعد انقضاء ما يزيد عن خمس سنوات من التوقيع على اتفاق

السلام، أكبر بدرجة لا تقارن. وقد يعزى هذا إلى عوامل كثيرة، تتراوح بين الخوف على السلامة الشخصية وبين عدم وجود فرص العمل. غير أن ثمة شيئا واحدا مؤكدا، وهو أنه ينبغي الإسراع بعودة جميع الأشخاص المشردين واللاجئين عملاً باتفاق السلام، وإلا سيصبح الزمن عاملاً رئيسياً، وسيستقر في أذهان عدد كبير جداً من اللاجئين والمشردين داخليا أن عملية التطهير العرقي ببساطة قد نجحت. ولهذا السبب ينبغي أن نفعل كل ما في وسعنا للتعجيل بعودتهم إلى كافة أنحاء البوسنة والهرسك، ولا سيما مناطق الأقليات.

وثانياً، إذا أردنا أن ننجح في مكافحة مشاكل الاتجار في المخدرات، والاتجار في البشر، والهجرة غير المشروعة، والفساد، والتهريب، والتهرب من الجمارك، فإن النشر الكامل لدائرة حدود الدولة، المنشأة عملاً بإعلان نيويورك، يكون في المقام الأول من الأهمية. إذ يكاد يكون من المستحيل مكافحة تلك الجرائم بشكل فعال وناجح مع السيطرة على قرابة ٦٠ في المائة من حدود الدولة، ولمدة شهر واحد. وفي هذا الصدد أود أن أشدد على أهمية السرعة في إنشاء دائرة حدود الدولة بكامل قوتها على جميع المعابر الحدودية مع البلدان المجاورة. وبالنظر إلى الطابع الذي تتسم به تلك الجرائم العابرة للحدود، فإن هذا من شأنه الإسهام في مكافحتها بنجاح، لا في البوسنة والهرسك فحسب، بل في المنطقة بأسرها.

وختاماً، أود أن أعرب عن عميق تقديري للممثل السامي، السيد بيتريتش، وكذلك لجميع من يقدمون العون للبوسنة والهرسك دعماً للسلام ولتنفيذ اتفاق السلام، وما أعقبه من إعلانات مجلس تنفيذ السلام، وإعلان نيويورك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل السويد. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد شوري (السويد) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان أيضا بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة للاتحاد وهي: أستونيا، وبلغاريا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، ولاتفيا، وليتوانيا، وهنغاريا، والبلدان المنتسبة تركيا وقبرص ومالطة.

وأود بادئ ذي بدء أن أشكر الممثل السامي السيد وولفانغ بيتريتش، لإحاطته الشاملة الواضحة بشأن الحالة في البوسنة والهرسك. ويعرب الاتحاد الأوروبي عن دعمه المتواصل للممثل السامي في مساعيه الرامية لضمان تنفيذ اتفاقات دايتون/باريس.

وللمرة الأولى، منذ أكثر من خمس سنوات بعد التوقيع على اتفاقات دايتون/باريس، تشكل حكومة في البوسنة والهرسك بدون مشاركة الأحزاب الوطنية. ويعرب الاتحاد عن أمله في أن تعمل تلك الحكومة على تنفيذ الإصلاحات التي تمس الحاجة إليها وأن تعمل لمصلحة شعب البوسنة والهرسك بأسره. وستحظى الحكومة الجديدة بالدعم الكامل من جانب الاتحاد الأوروبي في تنفيذها لالتزاماتها بموجب اتفاقات دايتون/باريس، على نحو ما بلوره المجلس الوزاري لتنفيذ اتفاق السلام في ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٠.

ويود الاتحاد الأوروبي أن يذكر بأن مواطني البوسنة والهرسك وشعبها لا يمكنهما التحرك في اتجاه أوروبا إلا في إطار دولة البوسنة والهرسك. ويدين الاتحاد الأوروبي، في هذا السياق، التحركات الأخيرة المنفردة التي قام بها ما يسمى المؤتمر الوطني الكرواتي للبوسنة والهرسك بالخروج عن نطاق أحكام اتفاقات دايتون/باريس. ويطالب الاتحاد

الأوروبي كروات البوسنة والهرسك بالعمل في إطار المؤسسات القانونية لبلدهم على جميع المستويات من أجل تعزيز مصالحهم.

ويكرر الاتحاد الأوروبي التأكيد على دعمه لقرار الممثل السامي بإبعاد السيد أنتي بيلافتش عضو مجلس رئاسة البوسنة والهرسك هو وآخرين من وظائفهم العامة ومناصبهم في الاتحاد الديمقراطي الكرواتي على أثر تقويضهم المتكرر لاتفاقات دايتون/باريس. ويرحب الاتحاد الأوروبي في نفس الوقت بالرغبة التي أعرب عنها الممثل السامي في الإبقاء على الحوار مع كروات البوسنة وتشجيع مشاركتهم في تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في البوسنة والهرسك. ويركز الاتحاد الأوروبي على الدور الحيوي الذي تضطلع به البلدان المجاورة في تدعيم الاستقرار في البوسنة والهرسك في إطار تعدد الأعراق.

ويلاحظ الاتحاد الأوروبي العلاقة الخاصة الموازية التي أنشئت مؤخرا بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية صربسكا في البوسنة والهرسك، ويحث الممثل السامي على رصد أي تغيير آخر في هذه العلاقة، حتى يضمن أن تظل في اتساق مع سيادة البوسنة والهرسك ووحدة أراضيها.

ويلاحظ الاتحاد الأوروبي مع الارتياح التقدم الذي أحرز في المنطقة فيما يتعلق بتقديم الأشخاص المسؤولين عن إساءة استعمال السلطة والأعمال الإجرامية العدائية التي ارتكبت تحت ستار النظم السابقة غير الديمقراطية. ويرحب الاتحاد الأوروبي بالقرار الذي اتخذته الرئيسة السابقة لجمهورية صربسكا في البوسنة والهرسك السيدة بليانا بلافتسك، بتسليم نفسها طواعية في لاهاي بهدف التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ويطالب الاتحاد الأوروبي كافة الأشخاص الآخرين الذين وجهت إليهم المحكمة اتهامات بتسليم أنفسهم إلى المحكمة كما يحث السلطات المعنية في البوسنة والهرسك، وفي غيرها من البلاد، على أن تمتثل لالتزاماتها بالتعاون الكامل مع المحكمة وأن تلقي القبض على جميع المتهمين الذين لم يقبض عليهم بعد.

ويود الاتحاد الأوروبي أن يشجع الممثل السامي على استعراض الهياكل التنفيذية - المدنية الدولية الحالية في البوسنة والهرسك وتقديم اقتراحات تتعلق بترشيد عملها بغية ضمان أقصى قدر من فعالية التنسيق بين جميع الجهات الدولية الفاعلة هناك. ولما كان الاتحاد الأوروبي أحد هذه الجهات الفاعلة، فقد عقد العزم على استمرار التزامه الطويل الأمد في البوسنة والهرسك. ويعد الاتحاد هو المساهم الرئيسي بقوات في البوسنة والهرسك وقد ظل حتى الآن أكبر المانحين للمساعدات الاقتصادية الطويلة الأمد. وقد تجلى التزام الاتحاد أيضا في عملية تثبيت الاستقرار والارتباط، بوصف هذه العملية الطريق المؤدي بالبوسنة والهرسك إلى التقارب مع الاتحاد الأوروبي. ويود الاتحاد أن يبرز الحاجة العاجلة إلى تنفيذ الإصلاحات السياسية والاقتصادية والديمقراطية والمتعلقة بحقوق الإنسان وحكم القانون، على النحو الموضح في "خريطة الطريق" حتى يمكن الانتقال إلى المرحلة التالية من عملية تثبيت الاستقرار والارتباط، ولا سيما القيام بدراسة جدوى.

ويعرب الاتحاد عن دعمه لجميع الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون الإقليمي، بما يتفق مع مبادئ سيادة البوسنة والهرسك ودول المنطقة وسلامة أراضيها وعدم المساس بحدودها. وفي هذا السياق، يذكر الاتحاد بدور ميثاق تحقيق الاستقرار وبالصكوك التي أنشئت بموجبه بهدف التعاون عبر الحدود وتحقيق الاستقرار الإقليمي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المدرج على قائمتي هو ممثل كرواتيا. وأدعوه لشغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد سيمونوفتش (كرواتيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أتوجه إليكم بالشكر، يا سيادة الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة، كما أشكر الممثل السامي السيد بيتريتش على تقريره الوافي. واسمحوا لي أن أرحب أيضا بالممثل الدائم الجديد لتونس وبممثل البوسنة والهرسك بالذات الذي وصل إلى نيويورك في الوقت المناسب تماما.

وما برحت كرواتيا مهتمة اهتماما كبيرا بالتطورات الجارية في البوسنة والهرسك. وكون الكروات يشكلون أحد الشعوب التأسيسية الثلاثة هو أبعد من أن يكون هو السبب الوحيد لاهتمامنا بذلك البلد. فاستقرار البوسنة والهرسك له آثار هامة مباشرة على استقرار كرواتيا ذاتها بل وعلى إزدهارها. إن شكل حدود بلدنا مع البوسنة والهرسك وطولها يؤيدان هذه المقولة. وعلاوة على ذلك فإن تطلعات كرواتيا نحو الاندماج مع أوروبا تتأثر إلى حد بعيد بالتطورات الجارية في البوسنة والهرسك، كما أن سياسة كرواتيا الخارجية تقيم في الغالب على أساس سياستها نحو البوسنة والهرسك. وكلا البلدين يعتمدان اعتمادا شديدا على هياكل المرور الأساسية لبعضهما البعض وهما شريكان تجاريان هامان.

ولهذا فإن تأييد حكومتي الراسخ لقيام البوسنة والهرسك المستقرة التي تعتمد على نفسها سياسيا واقتصاديا ليس بحاجة إلى دليل. وتؤيد كرواتيا البوسنة والهرسك القادرة على أن تحتل مكانها في عمليات الاندماج مع أوروبا. ولكننا ندرك، مع ذلك، أن هذه الأهداف ما زالت بعيدة المنال. وكرواتيا غير راضية على التقدم الذي تحقق حتى الآن، وهي تشعر بالقلق إزاء الحالة الراهنة. وقد آن الأوان لتقييم المرحلة التي وصلنا إليها حتى الآن، وإلى أين نتجه وما الذي يتعين علينا أن نفعله للتعجيل بقيام البوسنة والهرسك القادرة على الاعتماد على ذاتها.

وما برحت المشاكل الرئيسية في البوسنة والهرسك هي عودة اللاجئين والانتعاش الاقتصادي وتشغيل مؤسساتها وتطويرها بالشكل الفعال. وحتى الآن لم يحدث تقدم كبير في عودة اللاجئين، وخاصة فيما يتعلق بعودة الأقليات في جمهورية صربسكا. وإن عودة ١ في المائة فحسب من الكروات إلى ديارهم في جمهورية صربسكا منذ عام ١٩٩٥ هو مجرد تصدير لهذه الحقيقة. ومع مرور الوقت تتناقص أعداد من يرون لأنفسهم مستقبلا في البوسنة والهرسك، وخاصة الكروات. فقد استوطنوا بالفعل في بلدان مجاورة أو بلدان ثالثة، وهم يفقدون الأمل. وعلى الرغم من أن المجتمع الدولي قد أنفق ما يزيد على ٥ بلايين دولار في محاولة لإصلاح الأمور في البوسنة والهرسك، فإن التنمية الاقتصادية والنمو المحسوس لم يتحققا بعد.

إن الترتيب الدستوري الحالي في البوسنة والهرسك، هو من النوع الذي كان يمكن لجميع الأطراف أن تتفق عليه عندما كان يجري التفاوض بشأنه، وعلى الرغم من أنه لم ينفذ بالكامل، فقد خدم الغرض الأساسي المستهدف من اتفاقات السلام ألا وهو: وقف إراقة الدماء. واليوم تتمثل المهمة الأساسية التي تواجه المجتمع الدولي وشعب البوسنة والهرسك في الحيلولة دون أن يصبح الهيكل الدستوري للبلاد مصدرا دائما لعدم الاستقرار. وينبغي أن يواصل الهيكل الدستوري للبوسنة والهرسك التطور والارتقاء بما يتماشى مع ديناميات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلد.

منذ وقت طويل، تسترعي كرواتيا انتباه المجتمع الدولي إلى التناقض الأساسي الكائن في إطار الهيكل التأسيسي للبوسنة والهرسك، وهو سلامة البلد من جهة، وتقسيمها الفعلي، من جهة أخرى. لقد سعى اتفاق دايتون إلى مصالحة شعوب البوسنة والهرسك عن طريق تعهدات بإنشاء مؤسسات مشتركة، تقوم، بدورها، بكفالة المصالح الأساسية لكل منها والمحافظة على قيم المجتمع المتعدد

الأعراق. إن التعهد بعكس مسار التطهير العرقي وإعادة التشكيل الديمغرافي على ما كان عليه قبل الحرب غذى آمال الشعب وأثار التوقعات. وفي الوقت نفسه، لم يوفر اتفاق دايتون أي إرشاد فيما يتصل بكيفية إدارة هذا التناقض الفكري المدمج في اتفاق السلام. وبذلك فقد جمَّد خطوط المواجهة بين جمهورية صربسكا والاتحاد، إلى حد ما، وأضفى طابعا شرعيا على الحدود الموضوعة بالقوة. ويظل اتفاق دايتون عملية غير مكتملة، في هذا الصدد.

وإلى جانب عودة اللاجئين، يتمثل الاختبار الحاسم لتنفيذ نص اتفاق دايتون وروحه، بوصفه وثيقة حية، في التنفيذ الكامل لقرار المحكمة الدستورية حول دستورية الشعوب التأسيسية الثلاثة، جميعها وكذلك في التوفيق بين دستور جمهورية صربسكا وهيكل برلمانها وروح اتفاق دايتون ودستور كل من البوسنة والهرسك والاتحاد. فما دامت بعض الشعوب التأسيسية الثلاث غير قادرة على ممارسة حقوقها في جمهورية صربسكا، تظل سلامة البوسنة والهرسك واستدامتها ذاتيا من الأمور غير الواقعية.

لقد عاشت جمهورية صربسكا حياتها الخاصة كشبه دولة تكاد تكون نقية عرقيا لشعب الصرب، بينما كان الاتحاد يكافح من أجل المحافظة على التوازن الملائم بين سكانه الكروات الأقل عددا وسكانه البوسنة الأكثر عددا.

وتأسف الحكومة الكرواتية لأن بعض المظالم السياسية للسكان الكروات في البوسنة والهرسك قد عولجت بأسلوب غير مناسب من جانب ممثليهم المنتخبين، وأشير، في المقام الأول، إلى القرارات المنفردة التي اتخذتها بعض الجهات الفاعلة الكرواتية في اجتماعها الأخير في موستار. إن إعلان موستار يقود المجتمع الكرواتي في البوسنة والهرسك إلى طريق العزلة، ويؤدي، بالتالي، إلى زيادة تهميشه. وهذا المسار لا يمكن أن يعود بالفائدة على هذا المجتمع. بل إنه يعتبر ضارا، في نفس الوقت، لكل من مصالح البوسنة والهرسك وكرواتيا. إن توجيه الإنذارات النهائية أسلوب لا نقره، سواء الآن أو في المستقبل، كمسألة تتعلق بالمبدأ، عندما يتصل الأمر بالتعامل مع مسائل حساسة. وهذا المبدأ ينطبق على جميع الأطراف، بشكل متساو، بما في ذلك الجهات الفاعلة الدولية المشتركة في تسوية المشاكل السياسية في البوسنة والهرسك.

إننا نتفهم رد فعل الممثل السامي لإعلان موستار. وترى حكومتي أن تدخل الممثل السامي يمثل عملا موجها ضد أفراد فقط، وليس إجراء موجها ضد المجتمع الكرواتي في البوسنة والهرسك ككل. ونعتبر أنه رد فعل للأساليب الراديكالية المستخدمة، وليس إجراء ضد المصالح المشروعة للمجتمع الكرواتي في البوسنة والهرسك، المعترف به في دايتون، ونأمل أن يراه الشعب الكرواتي في البوسنة والهرسك من هذا المنظور كذلك.

وإذا نحينا جانبا رد الفعل الراديكالي وغير الملائم من قبل بعض القوى السياسية، فلا نستطيع التغاضي عن وجود مشاكل حقيقية ومخاوف مشروعة يشعر بها المجتمع الكرواتي في البوسنة والهرسك. وهناك مؤشر واضح على عدم استتباب الأمور، هو مغادرة السكان الكروات المنتظمة من البوسنة والهرسك، التي استمرت حتى بعد اتفاق دايتون. فخلال السنوات العشر الماضية انخفضت نسبة السكان الكروات في البوسنة والهرسك من ١٧ في المائة إلى ١٠ في المائة.

إن الكروات يشكلون أصغر أمة تأسيسية في البوسنة والهرسك وهم يعيشون في أقاليم مختلطة عرقيا من البوسنة والهرسك وليس لهم كيانهم الخاص. وبالتالي، لا يستطيعون الاعتماد على نفس العوامل التي تعتمد عليها الأمتين التأسيسيتين الأخريين في البوسنة والهرسك من أجل حماية

هويتهم ومصالحهم، مثل الحجم أو الانتماء إلى كيان منفصل. ويستطيعون فقط الاعتماد على أداء مؤسسات دولة البوسنة، أي المؤسسات التي تعبر تماما عن قرار المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك، فيما يتصل بمساواة ودستورية الأمم التأسيسية الثلاث في جميع أنحاء إقليم البوسنة والهرسك. ويستطيع الكروات في البوسنة والهرسك منح ثقتهم فقط لنظام سياسي يضمن لهم المحافظة على هويتهم الوطنية والثقافية والدينية، ويسمح لهم بالتمثيل الحقيقي في جميع المؤسسات المشتركة. وهذه هي أيضا نفس أهداف اتفاقات سلام دايتون الحية. فهل تحققت؟ وهل يسرت التدابير التي اتخذها المجتمع الدولي تنفيذ هذه الأهداف؟

عشية الانتخابات التي أجريت في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، أعربت حكومتي عن قلقها إزاء بعض نظم لجنة الانتخابات المؤقتة. وتقدمت كرواتيا إلى المسؤولين في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وأخطرتهم بأن النظم المعتمدة مخالفة لدستور اتحاد البوسنة والهرسك وروح دايتون. وأعربنا عن قلقنا لأن الكروات في البوسنة والهرسك يمكن أن يعتبروا هذه النظم خطرا على تمثيلهم الحقيقي في المؤسسات المشتركة وكانت كرواتيا تخشى في حالة تنفيذ هذه النظم، أن تأتي بنتيجة عكسية وأن تؤدي إلى تطرف المجتمع الكرواتي في البوسنة والهرسك. وكنا على حق، مع الأسف.

وتؤمن كرواتيا بأنه يلزم تنفيذ أهداف دايتون. ومع ذلك، لا نعتقد أن مشروع التنفيذ فكرة ثابتة، بل فكرة دينامية. وهي تتطلب تطورا ملائما للمؤسسات المشتركة التي ينبغي أن تضمن التمثيل الحقيقي والحماية للشعوب التأسيسية الثلاثة، جميعها، في كل أنحاء إقليم البوسنة والهرسك. ويجب حل جميع المشاكل في إطار هذه المؤسسات المشتركة من خلال عملية ديمقراطية. وهذا هو الطريق المؤدي إلى إيجاد البوسنة والهرسك الديمقراطية والمستدامة ذاتيا. وكرواتيا على استعداد لتيسير هذه العملية.

وفي أعقاب الانتخابات التي جرت في جمهورية كرواتيا في كانون الثاني/يناير الماضي، تغيرت المساعدة المقدمة من كرواتيا للشعب الكرواتي في البوسنة والهرسك من حيث الأسلوب والمضمون. فأصبحت واضحة وموجهة إلى البرامج الاقتصادية والثقافية والاجتماعية بدلا من البرامج العسكرية. وفي الوقت نفسه، ستواصل كرواتيا دعم السلامة الإقليمية للبوسنة والهرسك والجهود المبذولة لتطوير الديمقراطية والمحافظة على مساواة جميع الشعوب التأسيسية. ويمكن أن يكون قبول عضوية البوسنة والهرسك في مجلس أوروبا مساهمة هامة، ولذلك ينبغي تعجيله. وسنبذل قصارى جهدنا لتقديم العون والمساعدة للبوسنة والهرسك لأننا بحاجة إلى جار مستقر – شريك نستطيع الاعتماد عليه في سعينا المشترك إلى مستقبل أوروبي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المدرج على قائمتي ممثل يوغوسلافيا. أدعوه إلى اتخاذ مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ساهوفيتش (يوغوسلافيا) (تكلم بالانكليزية): أود بوصفي قادما جديدا، هنا اليوم، أن أؤكد لسعادتكم ولأعضاء مجلس الأمن الآخرين، أني أتطلع إلى تعاوننا في المستقبل.

وأود، بادئ ذي بدء، أن أتوجه بالشكر إلى السيد فولفغانغ بيتريتش، الممثل السامي للبوسنة والهرسك، على بيانه الزاخر بالمعلومات، وعلى تقريره عن تنفيذ اتفاق السلام.

وأود أن أؤكد للسيد بيتريتش أن بلدي سيواصل دعمه لعمله وأنه على استعداد للتعاون معه في المستقبل.

اسمحوا لي أيضا، بهذه المناسبة، أن أؤكد التزام جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية التام بالتنفيذ المتسق لنص وروح اتفاق دايتون/باريس، واحترامها الكامل لهذا الاتفاق. ونتوقع أن يكون جميع المشاركين الآخرين في تنفيذ الاتفاق ملتزمين أيضا بهذه العملية. ونعتقد أن هذا يخدم مصلحة الشعوب التأسيسية الثلاثة في البوسنة والهرسك على أفضل وجه، وأنه في صالح الاستقرار وتنمية التعاون في المنطقة.

ومنذ الجلسة الأخيرة لمجلس المن المعقودة بشأن تنفيذ اتفاق دايتون/باريس، اتخذت جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية عدة خطوات هامة تؤكد، قولا وعملا، عزم بلدي على تطبيع العلاقات مع البوسنة والهرسك ومعالجة المشاكل ذات الأهمية الخاصة بالنسبة لكل من يوغوسلافيا والبوسنة والهرسك وللمنطقة ككل. أولا، أقامت يوغوسلافيا والبوسنة والهرسك علاقات دبلوماسية فيما بينهما وسيجري تبادل السفراء قريبا. وقد عقد البلدان العزم على تنمية التعاون الشامل على أساس حُسن الجوار والاحترام المتبادل، وكذلك على احترام مبادئ السلامة الإقليمية والسيادة والاستقلال السياسي.

لقد ذكر بعض الممثلين الاتفاق المعني بالعلاقات الخاصة بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية صربسكا، وأعرب بعضهم عن شيء من القلق حول هذه المسألة. وأود أن أقدم بعض الكلمات حول هذا الأمر. وكما يعلم الأعضاء، فقد وقعت جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية صربسكا، مؤخرا، اتفاقا حول إقامة علاقات خاصة وفقا لاتفاق دايتون/باريس، يحترم سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية، بصورة تامة. وهذا الاتفاق يستند إلى اتفاق دايتون/باريس، وينص أيضا على مواصلة تأكيده. ويعكس حاجة كل من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية صربسكا إلى تنظيم العلاقات المتبادلة في مجالات الاقتصاد والثقافة والعلوم، وفي مجالات أخرى كذلك. ومن المؤكد أن شفافية التعاون عنصر أساسي في هذا الاتفاق.

ويجري تحقيق الاتساق بين عدد كبير من الاتفاقات المشتركة بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والبوسنة والهرسك ووضعها في صيغتها النهائية، وذلك في مجالات التعاون الاقتصادي والتجارة والاستثمار والجمارك والنقل أساسا، وفيما يتصل بتوفير المساعدة القانونية في المسائل الجنائية والمدنية كذلك. والهدف من ذلك هو تمكين مواطني البلدين، الذين تربطهم صلات عائلية أو روابط الصداقة أو العمل من التوصل لحل للمشاكل المعلقة، خاصة في مجال المسائل الاجتماعية وما يتصل بها والتي تؤثر على الحياة اليومية للأفراد.

وانتهينا أيضا تقريبا من المفاوضات مع البوسنة والهرسك حول إنشاء مجلس فيما بين الدولتين على مستوى الرئيسين، بهدف تنسيق العلاقات الثنائية وتشجيعها بصورة عامة.

ختاما، تهتم جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية اهتماما حيويا بعودة جميع اللاجئين والمشردين من جميع أنحاء يوغوسلافيا السابقة إلى ديارهم. ونتوقع أن يوفر التسجيل الجاري حاليا للاجئين والمشردين في يوغوسلافيا صورة كاملة للحالة وأبعادا هامة من أجل حل هذه المسألة الأساسية.

ونحن مقتنعون بأنه لا بديل للتنفيذ المتسق لاتفاق دايتون/باريس بجميع أجزائه. وستؤيد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية جميع الجهود والحلول الواردة في إطار الاتفاق والتي تخدم مصالح شعوب البوسنة والهرسك والسلام والاستقرار في المنطقة، وهي مستعدة للمشاركة في هذه الجهود. وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تدرك أن المسؤولية الأساسية تقع على عاتق البوسنة والهرسك، وقادتها وشعبها، بيد أنها

راغبة في تقديم مساهمة بناءة ومستعدة لذلك لرفاهة البوسنة والهرسك، إلى جانب الجهات الفاعلة الدولية الأخرى، وذلك بحكم الجوار.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد بيتريتش للإجابة على التعليقات والأسئلة المثارة.

السيد بيتريتش (تكلم بالانكليزية): أعرف أن الوقت قريب من الانتهاء، ولكني أعتقد أنه من المهم للغاية أن نحاول الإجابة على الأسئلة الموجهة إلي، لأن الأسئلة والمسائل المثارة تشير إلى اهتمام مجلس الأمن الكبير، والتزامه المستمر بدعم عملية تنفيذ السلام في البوسنة والهرسك. وهذه مسألة ليست بسيطة، بل هي بالغة الأهمية بالنسبة لي بوصفي ممثلا ساميا هناك، وكذلك بالنسبة لمواطني البوسنة والهرسك، المعتمدين على مجلس الأمن حقيقة.

فكامل مجموعة المسائل المناسبة قد أثيرت. وأود أن أبدأ بالاتحاد الروسي، الذي أثار ممثله ثلاثة أسئلة. أولا، هناك مسألة مذهب الدفاع، وأستطيع أن أؤكد للمجلس أنه تم إحراز تقدم جدي في حمل الرئاسة على الموافقة على سياسة دفاع مشتركة. وقد تم الاتفاق على جميع المسائل موضع الخلاف في اجتماع ٧ آذار/مارس الأخير، باستثناء وضع العنصر الكرواتي في الجيش الاتحادي. وأعتقد أن الاتفاق النهائي ينتظر اختيار العضو الجديد في المجلس الرئاسي، الذي سيتم في حينه. وإني واثق من أنه ستكون لدينا بعد ذلك بقليل ورقة مشتركة لسياسة الدفاع، تتفق عليها الجماعات الإثنية الثلاث جميعها – الشعوب التأسيسية الثلاثة جميعها.

والسؤال الثاني يتعلق بالكانتونات. فقد أورد الممثل الروسي على لساني أني أجد الاقتراح جديرا بالاهتمام. نعم أجده جديرا بالاهتمام من الناحية الأكاديمية، ولكن الوقت والمجال لا يتسعان لذلك، كما ذكرت علنا، بصورة متكررة، في المقابلات، ونحتاج الآن إلى اتباع اتفاق دايتون وتنفيذه بصورة كاملة. وهناك أساليب – سأعود لتناولها فيما بعد – لتحقيق تقدم في إطار اتفاقات دايتون واستنادا إلى هذه الاتفاقات. وهناك، أساسا، المحكمة الدستورية، التي تعمل كأداة لذلك. فاللجان الدستورية التي قمت بإنشائها ذات طابع مؤقت، ويلزم أن تتقدم باقتراحات في كلا الكيانين، حول كيفية تحسين الدستورين، وكيفية تحديد وضع قرارات المحكمة الدستورية.

وأود أن أعرب عن تقديري الشديد للبيان الذي أدلى به ممثل فرنسا. فقد كان وزير خارجية هذا البلد، السيد فدرين، أول من قام بزيارة الهيئات المنشأة حديثا، في البوسنة والهرسك، في ٩ آذار/مارس. وقد كان للزيارة وقع جميل، وأود أن أشجع الحكومات الأخرى على إبداء تأييدها للحكومتين الجديدتين على مستوى الدول وعلى مستوى الكيانات. إن أهمية زيارة السيد فيدرين تكمن في أنه أشار إلى الطابع الملح للإصلاح الاقتصادي. وهذا هو، في الحقيقة، أهم عنصر في برنامجي وفي برنامج الحكومة. إن مخطط الاتحاد الأوروبي يبين الطريق إلى "إضفاء الطابع الأوروبي" على البوسنة والهرسك – وهي عبارة أخرى هامة أود استخدامها في هذا السياق. وإني على اقتناع، مع الاتحاد الأوروبي، بأن السنة والنصف القادمين سيكونان بمثابة نافذة تتيح الفرصة لبدء الإصلاح الحقيقي الذي ستنفذه الحكومة المحلية حقيقة وليس المجتمع الدولي فحسب.

وفيما يتصل بمسألة سربرينيتسا، لقد كان بيان ممثل بنغلاديش موضع تقدير شديد من جانبي. وأستطيع تقديم تقرير مرحلي إلى المجلس. لقد قمت، في الفترة الانتقالية، بإنشاء مجلس، يشمل الأمم المتحدة، للإشراف على تنفيذ الخطط الخاصة بالمدفن والنصب التذكاري. وقمت، في نفس الوقت، بدعوة الوكالات الدولية على الأرض بتقديم خطة عمل لسربرينيتسا، لأنني أؤمن أنه يجب وضع ضحايا مأساة

سربرينيتسا في مثواهم الأخير. بيد أن علينا، في نفس الوقت، أن نعد للمستقبل وأن ندعم التعمير بالنسبة لشعب سربرينيتسا بالمعنى العمراني وبالمعنى الاجتماعي وإنني مقتنع بأن خطة عمل سربرينيتسا ستؤدي مهمتها من حيث تعجيل العودة والإنعاش الاقتصادي.

وأعرب عن التقدير البالغ للدعم الذي تقدمه قوة تثبيت الاستقرار، ولا سيما، لتوفير البيئة الأمنية اللازمة، فضلا عن تقديرنا البالغ للدعم المالي الذي تقدمه بعثة الأمم المتحدة المطلوب لإنشاء الشرطة المتعددة الأعراق في سربرنيسيا.

وفيما يتعلق بمسألة اختتام بعثة الأمم المتحدة، لا بد أن أذكر بأن السيد جاك كلاين أكد لي بأنه سوف يتمكن من إنجاز مهمته في الوقت المناسب. ولهذا، فإني على ثقة تامة بأن المهام المتبقية التي يتعين أن تقوم بها الأمم المتحدة سوف تنفذ على النحو الصحيح. وإضافة إلى الدور المتغير الذي تقوم به الأمم المتحدة هناك، تقوم منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بدور آخذ في التغيير - وكانت الانتخابات التي أجريت مؤخرا آخر المهام التي كانت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا مسؤولة عنها تماما. وحسبما أوضحت رئاسة الاتحاد الأوروبي، طُلب مني أن أنظر في مسألة توحيد الوجود الدولي في البوسنة والهرسك، وبطبيعة الحال، أنوي القيام بذلك وفقا لولايتي وبالتعاون الوثيق مع المجلس التوجيهي. وبطبيعة الحال، سوف أتعاون عن كثب مع بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بشأن هذه المسألة.

إن اتصالاتي مع بلغراد هي في الواقع وثيقة جدا. وأعرب عن تقديري البالغ لما ذكره ممثل يوغوسلافيا. وأقمنا علاقات وثيقة مع بلغراد، ونعمل معا عن كثب، ولا سيما فيما يتعلق باتفاق العلاقة الخاصة المتوازية. لقد تمكن مكتبي من ضمان دور قيادي يقوم به مكتب الممثل السامي لتعزيز تنفيذ اتفاق العلاقة الخاصة المتوازية، فضلا عن دور المكتب في المفاوضات المتصلة بمرفقات الاتفاق.

لقد قدم ممثل الولايات المتحدة وصفا للأولويات التي حددتُها، والتي أتبعها منذ أن توليت مهام منصبي أي منذ فترة السنة ونصف السنة الماضية ألا وهي: عودة اللاجئين، وتعزيز المؤسسات على صعيد الدولة، وقبل كل شيء، بإجراء الإصلاح الاقتصادي بصفته القوة الدافعة وراء تلك الأولويات جميعها. وندرك الآن مدى أهمية تلك الأولويات؛ بل إن وثاقة صلتها قد زادت بمرور الوقت. وأعتقد أنه يتعين علينا أن نتابع المضي في هذا النهج الثلاثي الأبعاد.

وبطبيعة الحال، وبصورة عامة، يتعين عليّ أن أقول إني أتبع ما أسميه نهجا مزدوجا: فمن جهة، أحاول الاتصال لإقناع القيادة المحلية بتنفيذ ما تتطلبه منها اتفاقات دايتون، ومن الجهة الأخرى، وبطبيعة الحال - وإذا اقتضت الضرورة - سوف أواصل العمل بصورة حاسمة، لكي أضمن تنفيذ اتفاقات دايتون.

وعندما يتعلق الأمر بقضية الملكية، استفدنا كثيرا مما أشار إليه ممثل الصين وهو أن هناك بعض الميل نحو التبعية. وفي وقت مبكر سميت هذا الميل "متلازمة التبعية"، التي يتعين علينا أن ندركها. فالسلطات المحلية تعتمد إلى حد كبير على المجتمع الدولي. هذا هو السبب الذي من أجله طرحت مفهوم الملكية، وهو في الأساس بناء الوعي. هذه العملية؛ لن تتحقق بين عشية وضحاها. وهي بالفعل لن تتحقق بين عشية وضحاها. ولكن الحكومة الجديدة، تقترب، حسبما أعتقد، بصورة حاسمة، بقدر أكبر نحو اعتناق فكرتي عن الملكية.

ومرة أخرى، وحسبما ذكرت، سوف أواصل، كلما كان ذلك ضروريا، العمل بقدر كبير من الحزم، لأني أعلم أن الوقت أوشك على الانقضاء. وكاد صدر المجتمع الدولي أن ينفد، وهناك مشاكل أخرى في أرجاء العالم يتعين على مجلس الأمن أن يتصدى لها.

وفيما يتعلق بعودة اللاجئين، أشارت منظمة غير حكومية في الولايات المتحدة وهي – منظمة رصد حقوق الإنسان – إلى أن عودة اللاجئين في السنة الماضية إلى البوسنة والهرسك تعد ''فتحا''. وأشعر بتقدير بالغ لهذا التقرير، لأنه أشار إلى التقدم المحرز دون أن يخفي حقيقة أنه لا يزال يتعين التصدي لعدد كبير جدا من القضايا.

وفيما يتعلق باتفاق العلاقة الخاصة المتوازية، التي تطرقت إليها بالفعل بصورة طفيفة والتي تصدى لها أيضا ممثل الولايات المتحدة، أؤكد له استمرار اشتراك ومشاركة المجتمع الدولي. لقد تمكنت في محادثاتي ومفاوضاتي مع الرئيس كوستونيتشا، أولا وقبل كل شيء، أن أضمن ذكر دولة البوسنة والهرسك على نحو بارز جدا، في ديباجة هذا الاتفاق، كي يتسنى، عند التوقيع على اتفاق العلاقات الخاصة المتوازية أن توقع أيضا كل من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وكيان جمهورية سربسكا على فكرة سلامة الدولة وسيادتها – وعلى فكرة أن هناك دولة للبوسنة والهرسك، لا مجرد كيانين. وأعتبر أن لهذه المسألة أهمية بالغة، وبطبيعة الحال، سوف نواصل رصد المفاوضات. واحتفظت أيضا بكوني السلطة النهائية في هذا السياق عندما يتعلق الأمر بتنفيذ اتفاق العلاقة الخاصة المتوازية.

ونولي، بطبيعة الحال، أولوية لسن قانون الانتخابات في وقت مبكر. ومرة أخرى، هذه قضية من القضايا المتكررة. وأثار ممثل تونس قضية أخرى لها أهمية خاصة وهي – قضية الألغام. وأؤكد له أني أثرت هذه القضية منذ يومين اثنين فقط خلال آخر جلسة حضرتها في المجلس التوجيهي على مستوى المدراء السياسيين. لقد طلبت من المدراء السياسيين في المجلس التوجيهي العودة إلى عواصمهم ويؤيدوا ما طرحته عليهم هناك وهو مواصلة تقديم الدعم لتمويل إزالة الألغام في البوسنة والهرسك – فهذا شرط أساسي هام جدا لا غنى عنه من أجل استقرار البلد وعودة الحياة الطبيعية إليه.

وأثارت المملكة المتحدة أيضا عددا قليلا من القضايا. وأجبت بصورة جزئية بالفعل على عدد قليل منها. ويتعلق أحد هذه الأسئلة بماذا يمكن عمله أكثر من ذلك لإعادة اللاجئين. وهذا السؤال أثارته أيضا جامايكا. وبطبيعة الحال، بما أنه توجد الآن حكومتان جديدتان، يتعين تعزيز الجهود المحلية. ومنذ شهرين أنشئت وزارة للاجئين على مستوى الدولة. وهناك الآن وزير جديد ينتمي إلى حزب كرواتي معتدل، وأتوقع أن تتضاعف الجهود على الصعيد المحلي. وبطبيعة الحال، لن نحرز النجاح في نهاية المطاف في مسألة عودة اللاجئين إلا إذا أدرنا الانتعاش الاقتصادي في البلد. العودة شيء؛ ولكن الحصول على وظيفة في المنطقة التي يعود إليها اللاجئ شيء آخر. وتتصل هذه المسألة أيضا بالتعليم – وهذه مسألة أثيرت هنا أيضا وأشعر بتقدير بالغ لذلك أيضا. وهي مسألة أمن. ومرة أخرى تؤدي قوة تثبيت الاستقرار دورا هاما في هذا السياق، ويتعين عليها أن تواصل القيام بهذا الدور.

إن المسائل والمشاكل المتصلة بعودة اللاجئين أصبحت الآن مختلفة. وكانت المسألة، حتى سنة ١٩٩٩ هي ''هل سيعود اللاجئون على الإطلاق إلى مناطق الأقليات، وبخاصة، إلى مناطق مثل جمهورية سربسكا''. والمسألة الآن هي فقط ''بأية سرعة؟''. ويقتضي ذلك دعمنا التام – دعمنا

التام على الصعيدين السياسي والاقتصادي، وبطبيعة الحال، تقديم الدعم المالي إلى العائدين الشجعان مما لديهم الجرأة على العودة.

وقد أثار الممثل الكرواتي هنا أيضا في المجلس مسألة الجانب الإقليمي لعمليات عودة اللاجئين. وأعتقد أن هذه مسألة في غاية الأهمية، وأن ميثاق الاستقرار يعمل في هذا الصدد. وأود كثيرا أن أشجع كرواتيا ويوغوسلافيا على التعاون التام مع ميثاق الاستقرار. ونحن في مكتب الممثل السامي على اتصال وثيق مع مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، وهو أحد القوى الرائدة والدافعة في مجال عمليات عودة اللاجئين.

ومع ذلك، هناك مشكلة واحدة تتعلق باللاجئين الكروات. لقد تطرق ممثل كرواتيا عن حق إلى مسألة النتائج الضعيفة في مجال عودة الكروات إلى جمهورية صربسكا. ومن دواعي الأسف، أنه يجب عليَّ أن أقول إن بعض القرى والمنازل الكرواتية العديدة التي قام بإصلاحها المجتمع الدولي ما زالت غير مأهولة لأن الكروات الذين كانوا يعيشون فيها ببساطة لا يريدون العودة إلى ديارهم. ويعود هذا لعدة أسباب، وربما هي كلها أسباب مشروعة. ومع ذلك، أعتقد أنه إذا ما مد المجتمع الدولي يده وبذل جهدا إضافيا، يمكننا أيضا حينئذ أن نتوقع من البلدان المضيفة أن تبذل جهدا إضافيا لحفز وتشجيع عمليات العودة. وأعتبر هذه المسألة هامة بشكل خاص بالنسبة للكروات.

السؤال التالي، طرحه ممثل المملكة المتحدة، وكان يتعلق بما إذا كان هناك جهد للاتصال، بعبارة أخرى، فيما يتعلق بالكروات. والإجابة هي أنه كان هناك جهد كبير. وذلك لأن استراتيجيتي ذات شعبتين. فمن ناحية، نحتاج إلى اتخاذ إجراءات حاسمة وقوية من جانبي لأنني لا يمكن على الإطلاق أن أسمح لرئيس البلد أن يخرق الدستور ليحاول إنشاء مؤسسات غير مشروعة. فهذه مسألة لا يمكن التسامح معها على الإطلاق. وهذه ممارسة في إرساء حكم القانون، ولا يمكن أن يكون هناك أي مساومة هنا. ومن الناحية الأخرى، نحاول أن نصل إلى كل مكان ممكن لأن الشعب الكرواتي - أحد الشعوب التأسيسية الثلاثة - جزء لا يتجزأ من فكرة قيام دولة للبوسنة والهرسك. ولا تكون هناك دولة للبوسنة والهرسك بدون الكروات.

ولكن ذلك ينبغي أن تسلم به قيادة كروات البوسنة. ويمكنني أن أؤكد للمجلس أن الكروات الذين هم الآن في الحكومة كلهم يقدّرون كثيرا فكرة البوسنة والهرسك المتعددة الأعراق. ولدينا الآن رئيس وزراء كرواتي في البوسنة والهرسك. ولدينا رئيس كرواتي في اتحاد البوسنة والهرسك، حيث يعيش معظم الكروات. ولدينا العديد من الوزراء، بالطبع. ولدينا وزير لشؤون اللاجئين من أصل كرواتي، فضلا عن آخرين كثر. وبالتالي فإن الكروات ممثلون على قدم المساواة في الحكومة الجديدة التي نالها الإصلاح. وهم ليسوا أعضاء في الاتحاد الديمقراطي الكرواتي.

وهذا ما ينبغي لأي حزب ديمقراطي أن يأخذه في الاعتبار: التغيير ممكن في الديمقراطية. وهذا ما يقرره الناخبون. وذلك هو السبب الحقيقي في القلاقل الحاصلة في الاتحاد الديمقراطي الكرواتي؛ لأنه لأول مرة خلال عشر سنوات يستبعد من الحكومة. وبهذه المناسبة، إنه قد استبعد بنفس الطريقة التي استبعد بها الحزبان الآخران في جمهورية صربسكا، بما في ذلك حزب العمل الديمقراطي. لقد استبعدوا من الحكم أو شغل منصب رئيس الوزراء أو أي وزير آخر. وينبغي للأحزاب أن تقبل ذلك. وهذه أيضا حالة جديدة تواجه الأحزاب القومية.

لقد اختار الاتحاد الديمقراطي الكرواتي طريق المواجهة، وهو بطبيعة الحال غير مقبول في الديمقراطية. وبالطبع، هناك أسباب أخرى في أن الاتحاد الديمقراطي الكرواتي يشعر بضغط شديد الآن. فكما أعرب ممثل كرواتيا، أوقفت الحكومة الكرواتية الجديدة تماما تقديم الدعم السياسي والمالي للاتحاد. ونحن بحاجة إلى مواصلة دعم الشعب الكرواتي، ولكننا نحتاج إلى أن نوضح له أنه ليس ممثلا بالاتحاد الديمقراطي الكرواتي وحده. وهناك العديد من الفرص والإمكانيات لتمثيله، وأهمها حكومات الاتحاد والدولة. وهي بدورها تقع عليها أيضا مسؤولية كبيرة عن دعوة الطائفة الكرواتية إلى المشاركة في العمليات السياسية في البوسنة والهرسك.

وإذا ما عدنا إلى اتفاق العلاقة الخاصة المتوازية، أعتقد أنه من المهم أيضا الإشارة إلى أنني نجحت في إبعاد بعض المسائل الواردة في ذلك الاتفاق لأنها تحتاج إلى التنظيم على مستوى الدولة. وإنني أشجع الرئيس كوستونيتشا كثيرا على إقامة علاقة بين دولة وأخرى وعلى إبرام الاتفاقات ذات الصلة على مستوى الدولة، وقد وعد بأن يفعل ذلك. فعلى سبيل المثال، قمت باستبعاد مسألة الجنسية المزدوجة من الاتفاق المتوازي الخاص. وهذه المسألة ستعالج الآن على مستوى الدولة.

وإني أعرب أيضا عن تقديري الكبير لدعم المملكة المتحدة للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، فضلا عن تركيزها المتواصل على هذه المسألة. وإني أعتبر هذه المسألة إحدى أهم المسائل الأساسية. إذ لن تكون هناك مصالحة أبدا في المنطقة ما لم تتحقق العدالة. وتلك مسألة ينبغي أن نأخذها في الحسبان دائما.

والسؤال التالي البالغ الأهمية، الذي أثاره ممثلا أيرلندا والبوسنة والهرسك، كان متعلقا بدائرة حدود الدولة. وإني أقدر كثيرا أن السفير زيفالي ركز تركيزا شديدا على دائرة حدود الدولة. وكما يعلم المجلس، قد اضطررت إلى فرض هذا القانون في بداية السنة الماضية بعد أن وضعه الرؤساء في نيويورك، ولكن من دواعي الأسف أنه لم يتابع من قبل الرئاسة الثلاثية. وتقوم الآن بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك بتنفيذه بكفاءة مهنية عالية للغاية. وأعرب عن بالغ تقديري للجهود المبذولة في هذا الشأن.

ومع ذلك، علينا أيضا أن نأخذ في الاعتبار أن تشغيل المؤسسات الحيوية للدولة ينبغي أن يُنظر إليه في السياق الأوسع لما يمكن أن يطيق تكلفته بلد من البلدان. وأعتقد أننا نحتاج إلى التأكد من أن الميزانيات المحلية قادرة في نهاية الأمر على تمويل دائرة حدود الدولة. ولذا فإننا نعمل بشكل وثيق مع السلطات المحلية للخروج بأرقام واقعية للميزانية حتى يتسنى لدائرة حدود الدولة المضي إلى الأمام كما هو متوقع لها. وفي ذات الوقت، أعتقد أننا لا نحتاج حاليا إلى عربة مرسيدس في البوسنة والهرسك؛ وأعتقد أن عربة فولكسواغن كافية جدا بغية إنشاء دائرة فعالة وذات كفاءة مهنية عالية لحدود الدولة في البوسنة والهرسك.

أعتقد أنني قد أجبت على السؤال الأول الذي وجهه ممثل سنغافورة. وتفسيري هو أن التمرد الكرواتي الآن هو في الواقع حشرجة مذبوح أكثر من أي شيء آخر. ومع ذلك، نحتاج إلى أن نكون في غاية اليقظة عندما يتعلق الأمر بهذه المسائل. ومن سوء الطالع، أن فكرة حكم القانون واعتناق الدستور اعتناقا كاملا ليست واسعة الانتشار في البوسنة والهرسك. ونحتاج إلى تعزيز الوعي وإعادة تعزيزه بحكم القانون كأساس لإقامة أي دولة ومجتمع. وهذه الفكرة تحتاج إلى الكثير من الترويج. وقد تكلمت عن الأحزاب التي أصبحت الآن خارج السلطة وعن أن كرواتيا لم تعد تدعم أنشطة الاتحاد الديمقراطي الكرواتي.

وفيما يتعلق بما إذا كان ينبغي تعديل اتفاق دايتون أو تصحيحه، أود أن أشير مرة أخرى إلى أن اتفاقات دايتون ستظل هي الأساس لتنفيذ السلام في البوسنة والهرسك.

وأنا أعرف أن اتفاقات دايتون ليست مثالية – وقد ذكر ذلك هنا. إنها وثيقة حية. وهناك مؤسستان يمكنهما أن تحسنا الوضع. وأولاهما الممثل السامي وهو السلطة العليا في تنفيذ اتفاقات دايتون؛ وأنا استخدم سلطاتي إلى أبعد حد ممكن بغية تحقيق تقدم، ولكن، بطبيعة الحال، يجب أن يكون ذلك في إطار اتفاقيات دايتون. وثانيهما والأكثر أهمية على المدى الطويل هي المحكمة الدستورية، وقد بدأت بالعمل بالفعل. وبالتعاون مع المحكمة الدستورية، قمت بتنفيذ تدبير مؤقت يتعلق باعتبار كل الشعوب التأسيسية الثلاثة جزءا لا يتجزأ في جميع أنحاء البوسنة والهرسك الآن.

وإذا تطرقنا مرة أخرى للحديث عن الجانب الكرواتي، فقد أصبح الكروات وللمرة الأولى الآن شعبا تأسيسيا، جنبا إلى جنب مع البوشناق، وبطبيعة الحال الصرب، في جمهورية صربسكا. ومنذ أن أصدرت هذا القرار في ١١ كانون الثاني/يناير، أصبح لدى الكروات والبوشناق حق النقض في جمهورية صربسكا. ويمكنهم الاعتراض ونقض أي تشريع يهدد مصالحهم الحيوية. وهذا هو السبيل لتقدم البوسنة والهرسك. وهذا هو المنظار الذي أرى به تحسن – أو لنقل تطور – اتفاقات دايتون.

أما فيما يتعلق بالانتخابات في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وتداعياتها، فقد كانت هناك حقا آثار إيجابية للغاية بصورة عامة. إذ للمرة الأولى، لدينا في بلغراد محاور – أصبح لدينا شريك مرة أخرى. ولكن من جهة أخرى على المدى القصير، كانت لها بعض الجوانب المثيرة للإشكالات – فهذا التحرك السريع للغاية لإرساء الاتفاق على العلاقات المتوازية الخاصة، كان أحد هذه المؤشرات. ولكن، بشكل عام، لا يسعني إلا أن أقول إنني متفائل تماما بأن بلغراد سوف تصبح، على المدى المتوسط، شريكا مسؤولا في اتفاقات دايتون كما هو الحال بالنسبة لكرواتيا حاليا.

وأنتقل الآن إلى السؤال التالي. فقد سألت كولومبيا من أين يأتي الدعم الحقيقي للقوميين. وينبغي ألا يغيب عن بالنا – ونحن نعود للحديث عن اتفاقات دايتون مرة أخرى – أن دايتون قد أبقت على الأحزاب القومية. والأسوأ من ذلك، أن هذه الأحزاب تمكنت من تقنين وجودها من خلال الانتخابات في إطار دايتون. وقد استغرق منا الأمر وقتا طويلا – وحتى الانتخابات الأخيرة، زهاء خمس سنوات – كيما تضع الأحزاب القومية الثلاثة، ومن خلال عملية الانتخابات الديمقراطية، في نوع ما من الأقلية. ومرة أخرى، فقد أشير من قبل إلى أنها أغلبية ضئيلة جدا تلك القائمة على صعيد الدولة وعلى صعيد الاتحاد فيما يتعلق بالأحزاب المعتدلة. مع ذلك، وللمرة الأولى اليوم، لدينا فرصة حقيقة لنجاح الأحزاب المعتدلة في البوسنة والهرسك.

وأود أن أتطرق إلى ما ذكره الرئيس (أوكرانيا) فيما يتعلق بالأقلية الأوكرانية في البوسنة والهرسك، وهي رابع أكبر المجموعات العرقية في البلد. وأود أن أؤكد أنه في تنفيذ قرار اللجنة الدستورية والمحكمة الدستورية، تجرأت بضم ”الآخرين“ بوصفهم المجموعة الرابعة. إذن، للمرة الأولى الآن، أصبح للأقليات في البوسنة والهرسك، إن كانت أوكرانية أو من طائفة الروما أو غيرها، رأي في كل من الكيانين، كما أصبحت ممثلة في اللجان الدستورية وسيكون لها رأي في إنشاء هذه الهيئة الدائمة مستقبلا.

وبوسعي أن أؤكد لكم كذلك أن الجزاءات الاقتصادية المفروضة على الكروات لم تكن أبدا في الحسبان. ونحن نتحرك ضد أفراد، كما أشرت إلى ذلك مرارا

وتكرارا، وليس ضد الشعب الكرواتي. وأعتقد جازما أن أغلبية الكروات، وهم شعب دمث الأخلاق، يرغبون في التعاون. ولكن، بطبيعة الحال، وفي ظل بقاء القيادة على ما هي عليه، فإن الأمر صعب للغاية. غير أنني على ثقة من أن ذلك سوف يتغير بمرور الوقت. وسوف يتغير هذا الآن مع تنصيب الحكومة الجديدة.

وأنا أقدر كثيرا ما جاء في بيان مندوب السويد بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وإنني اتفق معه تماما وأقدر كثيرا الدعم الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي لعملنا في البوسنة والهرسك. فالاتحاد الأوروبي بطبيعة الحال أحد أهم الشركاء هناك.

لقد تطرقت إلى ما أثاره المتكلمان الأخيران، وأود أن أثني على التحليل الممتاز الذي قدمه ممثل كرواتيا. وأعتقد أن قرار المحكمة الدستورية سوف يفي بغرض أصغر المجموعات العرقية، أي الكروات. إن المخاوف المشروعة القائمة مخاوف مشروعة حقا نظرا لأننا نبحث في كيفية التوصل إلى حل المسائل التي تشكل شاغلا حقيقيا للشعب الكرواتي. وبوسعي أن أؤكد لكم أنني سأجد طريقة ما لتلبية الشواغل المشروعة لشعب الكروات. فقد بدأت فعلا بحوار مع ممثلي الكروات، بما في ذلك الممثلين المعتدلين للاتحاد الديمقراطي الكرواتي. وبعد ثلاثة أيام فقط، بعد أن تعين عليَّ إنهاء خدمة الرئيس بيلافيتش وثلاثة نواب لرئيس الاتحاد الديمقراطي الكرواتي. أما نائبي الرئيس المتبقيين، فقد طلبا عقد لقاء معهما، وفي الحقيقة كان اللقاء الأول معهما بنّاء تماما فيما يتعلق بالمسائل التي تهم الطائفة الكرواتية. ومرة أخرى، فإنني على ثقة أنه سيكون بوسعنا إيجاد طريقة ما.

وأخيرا، أثار ممثل كرواتيا مسألة الانضمام إلى مجلس أوروبا. وأود أن أؤكد لكم أنني واثق تماما بأن البوسنة والهرسك سوف تتمكن من الانضمام إلى مجلس أوروبا خلال هذا العام. إننا نعمل عن كثب للوفاء بآخر الشروط المسبقة المتبقية التي وضعها مجلس أوروبا. وبالمناسبة، يوجد الآن وفد من مجلس أوروبا يزور البوسنة والهرسك لإجراء آخر تقييم للحالة هناك.

وبما أنني أوشكت على اختتام كلمتي، فاسمحوا لي أن أقول إنني أقدر أيما تقدير الاهتمام الذي أظهرتموه نحو البوسنة والهرسك ونحو عملي هناك. وإنني أقدر جدا التأييد الذي أُعرب عنه هنا وأتطلع إلى تقريري المقبل هنا على أمل تحقيق نتائج أفضل، وتوفير معلومات أفضل من البوسنة والهرسك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد بيتريتش على رده المفصل على الأسئلة المطروحة وعلى التوضيحات التي قدمها.

لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ٣٠/١٣.